الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الاستثنائية الثلاثون

الجلسة ٦

الخميس، ٢١ نيسان/أبريل ٢٠١٦، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد لايكاتوفي ..... (الدنمارك)

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد زينسو (بنن).

افتُتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

البند ٧ من جدول الأعمال (تابع)

المناقشة العامة

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد كمال ثابا، نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية في جمهورية نيبال الديمقراطية الاتحادية.

السيد ثابا (نيبال) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الرئيس على قيادته للدورة الاستثنائية بشأن مشكلة المخدرات العالمية.

لقد أصبح تعاطي المخدرات مشكلة متعددة الأبعاد في جميع أنحاء العالم، مما يشكل تهديدا كبيرا لحضارتنا. وتعاطي مختلف أنواع المخدرات لا يسبب مشاكل للشباب من الرجال والنساء فحسب، وإنما يؤدي أيضا إلى تدميرهم وتدمير أسرهم. لذلك، نحن بحاجة إلى التصدي لهذه المشكلة الخطيرة بإرادة سياسية جماعية على جميع الصعد. وأشكر الأمين العام على تقاريره الشاملة، وأؤيد التوصيات العملية الواردة في التقرير بشأن المخدرات. وتلتزم نيبال التزاما تاما بالتصدي لمشكلة تعاطي المخدرات في البلد وخارجه.

إن نيبال طرف في الاتفاقية الوحيدة للمخدرات والبروتوكول الملحق بها، وكذلك في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية. ولقد أصدرت نيبال قانون مكافحة المخدرات في عام ١٩٧٦، واستكملت التشريعات الوطنية بغية التصدي لمسائل إنتاج المخدرات، وبيعها، واستيرادها، وتصديرها. ولدينا إطار قوي للسياسات العامة، فضلا عن آليات مؤسسية متينة للتصدي لهذه المشكلة، بما في ذلك السياسة الوطنية لمكافحة المخدرات، والاستراتيجية الوطنية لمكافحة المخدرات، والمبادئ التوجيهية المتعلقة بالمعالجة الفموية البديلة لمتعاطي المخدرات.

بالإضافة إلى ذلك، تركز الحكومة على الجانب الوقائي للمشكلة بطريقة شاملة، مع تدابير لخفض العرض والطلب

تضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service، Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

على السواء. وقد أنشأت وزارة الداخلية لجنة تنسيق وطنية لمكافحة تعاطي المخدرات يرأسها وزير الداخلية، مع لجان منفصلة على مستوى المقاطعات في البلد. وتبذل نيبال قصارى جهدها لمواجهة مشاكل المخدرات، وتتطلع إلى تعزيز التعاون مع المجتمع الدولي، بما في ذلك على النحو الذي تتوخاه الأهداف والغايات التي تتضمنها خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ٧٠/١).

وفي الختام، يجب أن ينصبّ تركيزنا وتنصبّ أولويتنا على الرجال والنساء والأطفال المتضررين من تعاطي المخدرات والارتهان بها، فضلا عن الضحايا المحتملين وجميع العواقب الصحية والاجتماعية التي يمكن أن تسببها المخدرات غير المشروعة. وإنني لعلى ثقة بأن ما ينجم عن هذه الدورة الاستثنائية من خطة عمل متماسكة ومنسقة، والتزام تشتد الحاجة إليه بالتعاون الدولي، سوف يقطع شوطا طويلا صوب كفالة إرساء استراتيجية متكاملة ومتوازنة لمواجهة مشكلة المخدرات العالمية.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة لدولة ألكسندر كلوبونين، نائب رئيس الوزراء في الاتحاد الروسي.

السيد كلوبونين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): اسمحوا لي أن أتلو خطاب فخامة السيد فلاديمير بوتين، رئيس الاتحاد الروسي، الموجّه إلى هذه الدورة الاستثنائية بشأن مشكلة المخدرات العالمية.

”إن هذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة هي خطوة هامة وضرورية جدا صوب تعزيز التعاون الدولي لمكافحة المخدرات. وليس من قبيل المبالغة القول إن التحدي المتمثل في إنتاج المخدرات غير المشروعة وتوزيعها قد بلغ مستوى لم يسبق له مثيل. وتجارة المخدرات، التي أخذت شكلا من أعنف أشكال الجريمة عبر الوطنية، تمثّل تهديدا حقيقيا للدولة والمجتمع، وتودي بحياة ملايين الناس، وتعمل على تدمير صحتهم. علاوة على ذلك، إن عائدات التكتل الاحتكاري لمنتجي المخدرات تشكل مصدرا لتمويل الجماعات الإرهابية والمتطرفة.

”ومن الواضح أنه لا يمكن مقاومة هذه الآفة بشكل فعّال إلا ببذل الجهود المتضافرة، والاستغلال الكامل لإمكانات اتفاقيات الأمم المتحدة الثلاث لمراقبة المخدرات. ومن المشجع أن الوثيقة الختامية (القرار دإ-٣٠/١، المرفق) لهذه الدورة قد لخصت التجربة البناءة المكتسبة من مختلف بلدان العالم.

”نأمل في أن تعقب الصيغ الدبلوماسية المتفق عليها خطوات ملموسة من أجل التنفيذ العملي لها على الصعيدين الوطني والحكومي الدولي. وروسيا، من جانبها، تعتزم مواصلة تكثيف عملها المتعلق بمكافحة الاتجار غير المشروع بالمواد المخدرة في تعاون وثيق مع سائر أعضاء المجتمع الدولي. وأتمنى للجمعية كل النجاح والتوفيق.“

هذا البيان يؤكد الاهتمام الخاص الذي توليه القيادة الروسية لمواجهة تحديات المخدرات العالمية. إن التوسع العابر للحدود في تجارة المخدرات يؤثر أيضا على روسيا ويشكل تهديدا مباشرا لأمننا. من الواضح أنه يجب علينا أن نتخذ خطوات فورية وحاسمة ومنسقة لمعالجة مشكلة بهذا النطاق. في عام ٢٠١٠، أقرت روسيا استراتيجيتها الوطنية بشأن سياسة مكافحة المخدرات حتى عام ٢٠٢٠، وهي خطة ملموسة لتعضيد المجتمع الروسي في مكافحة المخدرات.

على الرغم من التدابير التي اتخذتها روسيا، ما زالت آفة المخدرات تودي بحياة الآلاف من مواطنيها، ولا سيما في صفوف الشباب منهم. لقد أخفق مجتمع الأمم في سد منافذ عبور المخدرات من أفغانستان. نتخذ خطوات حازمة وهادفة

في إطار منظمة معاهدة الأمن الجماعي، ومنظمة شنغهاي للتعاون وغيرهما من الآليات الحكومية الدولية. ويحدونا الأمل في أن تساعد نتائج هذه الدورة على تطوير وتعزيز التعاون الدولي لمكافحة المخدرات. أولا وقبل كل شيء، يشير ذلك إلى مبادرة ميثاق باريس التي أنشأت آلية فعّالة لمكافحة الاتجار بالمخدرات ذات المنشأ الأفغاني من خلال الجهود المتضافرة التي يقوم بها أكثر من ٥٠ بلدا و ٢٠ منظمة. ونحن ملتزمون بمبادرة ميثاق باريس ونعتزم تحسينها.

وفي الوقت نفسه، نتوقع من جميع الدول أن تظهر تعزيز التضامن والتعاون في سعيها إلى إيجاد السبل المناسبة للتصدي للأشكال المتغيرة الجديدة للتهديد المثمل في المخدرات. وفي المقام الأول، نشير إلى المؤثرات النفسانية الجديدة، واستخدام شبكة الإنترنت لأغراض تهريب المخدرات. ونعتقد أن الجهود المبذولة في مكافحة المخدرات ينبغي ألا تتأثر بأي شكل من الأشكال بالمعايير المزدوجة والمنفعة السياسية أو النزعة الأنانية لأي دولة.

من الواضح أنه لا يمكن معالجة مشكلة المخدرات باتخاذ إجراءات الحظر والتدابير العقابية وحدها. إن الوثيقة الختامية واضحة بشأن هذه النقطة. ويقتضي الأمر وضع نظام فعّال للوقاية والعلاج وإعادة التأهيل، من قبيل العمل على تعبئة الرأي العام من خلال وسائط الإعلام والشباب والمنظمات الطوعية. إن إعادة تأهيل مدمني المخدرات اجتماعيا تمكنهم من الاندماج مجددا في المجتمع. وعلينا أن نمد يد العون إلى الأشخاص الذين يُجبرون على زرع أراضيهم بمحاصيل المخدرات بسبب الفقر والعوز. ومن الضروري وجود برامج تنمية بديلة فعّالة لكي يتمكن الناس من التحول إلى مصادر قانونية لكسب قوتهم.

في عالم اليوم، تعمل عائدات الاتجار بالمخدرات على تغذية الجريمة المنظمة والإرهاب والفساد. ونؤيد توصيف مجلس الأمن للاتجار بالمخدرات باعتباره تهديدا للسلم والاستقرار الدوليين. ويجب أن تواصل الأمم المتحدة معركتها التي لا هوادة فيها في مجال مكافحة المخدرات. وفي إطار التحضير للدورة الاستثنائية، كان هناك بعض المتشككين المتشائمين الذين حاججوا بأن المجتمع العالمي خسر الحرب ضد المخدرات. لا يمكننا قبول ذلك. ولم نخسر الحرب بأي حال من الأحوال، ولكن إذا أردنا أن نكسبها، فيجب علينا أن نحقق مستوى جديدا من التضامن والوحدة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد كريستجان ثور يوليسون، وزير الصحة في جمهورية آيسلندا.

السيد يوليسون (أيسلندا) (تكلم بالإنكليزية): إن المناقشات التي أدت إلى عقد هذه الدورة الاستثنائية بشأن مشكلة المخدرات العالمية أكدت مدى أهمية وإلحاحية تولي مسؤولية عالمية مشتركة في معالجة القضايا المعقدة المتصلة بالمخدرات. وفي ضوء ذلك، أعتقد أن من المهم جدا أن نفكر في طرق أخرى تفضي قدما، وأن نناقش بصراحة ومن دون تحيز الكيفية التي يمكننا بها التصدي للتحديات التي يفرضها تعاطي المخدرات على مجتمعنا. وأعتقد أن مشكلة المخدرات العالمية مسألة تتعلق بالصحة، وسوف يتعين حلها على هذا الأساس.

إني لا أؤيد تقنين المخدرات، لكنني على استعداد للمشاركة في مناقشة متوازنة بشأن إيجابيات وسلبيات تقنين المخدرات غير القانونية حاليا. وفي الواقع، أصبحت تدريجيا على اقتناع بأن سياسة التجريم التي وضعناها لا تحقق النتائج المرجوة، أي النتائج التي نصبو إليها. وبالتالي، نظرا لهذا التحدي الكبير، فإنني أتساءل، هل سنقف مكتوفي الأيدي ونفوت هذه الفرصة؟ ينبغي أن يكون الجواب ”كلا“. وينبغي لنا أن نغتنم هذه الفرصة إلى أقصى حد ممكن. وفي الواقع، تقع على عاتقنا مسؤولية اجتماعية بأن نحاول أن نفعل أفضل من ذلك.

إن سياستنا الحالية المتمثلة في سجن الناس يشوبها الكثير من العيوب. إذ أننا نقوم بوضع الشباب في حلقة مفرغة جراء ارتكابهم جرائم بسيطة تتعلق بالمخدرات ونزيد من صعوبة الوصول إلى المدمنين الذين يحتاجون إلى المساعدة. يتعين علينا أن ندرس بعناية بدائل للسجن على الجرائم البسيطة المتصلة بالمخدرات. يجب أن يكون لدينا فهم أفضل لما يسهم في التعافي والعقبات التي تحول دون التعافي الكامل من الإدمان. وعلينا تدوير السياسات المتعلقة بالمخدرات وجعل تركيزها منصبا على الناس، مع التركيز بوجه خاص على كيفية حماية الأطفال والشباب.

بغية تحقيق هذا الهدف، عينت في عام ٢٠١٤ فريقا عاملا لمعالجة آثار تعاطي المخدرات على متعاطيها وأسرهم في أيسلندا. ويتألف الفريق من أعضاء من الأوساط الأكاديمية، والمنظمات غير الحكومية، والحكومة المحلية، والمجتمع المدني، والشرطة، والمستشفيات ومراكز إعادة التأهيل. يعمل الفريق العامل على تقييم البيئة القانونية الراهنة في آيسلندا ودراسة القوانين والبحوث المتعلقة بالوقاية والعلاج في البلدان الأخرى التي حولت التركيز من تجريم تعاطي المخدرات والإدمان عليها إلى الرعاية الصحية العامة.

نتطلع إلى استراتيجية متماسكة تشدد على النهج الإنساني، نهج يحمي حقوق الإنسان، ويقلل من الآثار الضارة الناجمة عن تعاطي المخدرات مع العمل من أجل استعادة ثقة الجماعات المهمشة في المجتمع والمنظمات التي توفر لهم الخدمات والمأوى. وأتطلع إلى النتيجة النهائية التي سيتوصل إليها الفريق العامل التي سيقدمها في وقت لاحق من هذا العام.

علينا أن نكون قادرين على منع المشكلة قبل حدوثها. وبوضعنا استراتيجيات قوية ترتكز على البينة لمنع تعاطي المخدرات، سنتمكن من الإلمام بالعوامل التي تؤثر على التنبؤ بالمشكلة. وعلينا أن نكون مستعدين للنظر في سُبل جديدة لمساعدة المحتاجين والآن هو الوقت المناسب.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد مينت هتوي، وزير الصحة في جمهورية اتحاد ميانمار.

السيد هتوي (ميانمار) (تكلم بالإنكليزية): بادئ ذي بدء، تؤيد ميانمار تأييدا تاما البيان الذي أُدْلي به في وقت سابق بالنيابة عن رابطة أمم جنوب شرق آسيا (انظر A/S-30/PV.2) في هذه الدورة الاستثنائية بشأن مشكلة المخدرات العالمية.

نحن جميعا الجالسين في هذه القاعة لدينا نفس القدر من القلق إزاء التهديد الذي يشكله إنتاج المخدرات غير المشروعة والاتجار بها.

وهي تلقي أعباء كبيرة على صحتنا وعلى نظم العدالة وإنفاذ القانون. وأخيرا، والأهم من ذلك، أنها تعمل ببطء على تفكيك النسيج الاجتماعي لمجتمعاتنا. ميانمار ملتزمة التزاما تاما راسخا بمكافحة مشكلة المخدرات، بالتعاون مع جميع الكيانات العاملة في مجال منع هذه المشكلة واحتوائها وإدارتها. ويلزم أن يعالج كل بلد هذه المشكلة باعتبارها واجبا وطنيا أساسيا؛ وخلافا لذلك يمكن أن تسفر عن آثار غير مرغوب فيها قد يكون لها تأثير كارثي على القوى العاملة، وربما لا رجعة فيه.

كما أن مشكلة المخدرات تهدد الصحة والأمن الوطني في البلدان المتضررة. ولذلك يجب علينا تناول هذه المشكلة من منظور مختلف، والنظر إليها بصورة كلية وشاملة. ويجب مراجعة الاستراتيجيات التي يجري تنفيذها حاليا وتقييمها بصورة نقدية من وجهة نظر واقعية وغير منحازة من حيث فعاليتها وكفاءتها، وكذلك من حيث آثارها القصيرة الأجل والطويلة الأجل على السكان. وينبغي القيام بذلك لأن الحالة الوبائية، عند صياغة الاستراتيجيات وتحديد التدخلات، قد تختلف اختلافا كبيرا عن السيناريوهات الراهنة. فالسياق والبيئة هما في حالة تقلب مستمر.

وهناك حاجة إلى استجابة منسقة ومتوافقة بشكل جيد لمنع واحتواء استعمال العقاقير المخدرة، ولا سيما فيما بين البلدان المجاورة. وفي هذا السياق، فإن التبادل الآني للمعلومات الصحيحة والموثوقة هو أمر حاسم إذا أردنا أن ننجح في معالجة مشكلة المخدرات. ونحن بحاجة إلى النظر إلى مشكلة المخدرات باعتبارها من مسائل الصحة العامة. ولذلك، يجب النظر في مكافحة مشكلة المخدرات تماشيا مع نُهُج الصحة العامة ومبادئها. وسوف يكون من المفيد للغاية إجراء بحوث بشأن الاستراتيجيات التي يجري تنفيذها. ويجب أيضا اتخاذ الإجراءات ذات الصلة بطريقة متوازنة باعتبارها مترابطة، ومتداخلة وتعزز وتدعم بعضها البعض. كما لا بد لنا من خلق شعور بالملكية للبرامج من جانب جميع أولئك الذين يشاركون فعليا في مكافحة مشكلة المخدرات.

إن النجاح في اعتماد القرار دإ-١/٣٠ يعتبر بحق معلما هاما في كفاحنا ضد مشكلة المخدرات وفي طريقنا لتحقيق مجتمع خال من المخدرات. لقد أثار توافر السلائف الكيميائية لإنتاج المؤثرات العقلية مشكلة خطيرة بالنسبة للعديد من البلدان. وينبغي لنا البحث جديا عن مصادر تلك السلائف الكيميائية واتخاذ إجراءات حاسمة. وتعاطي المخدرات، كما أشير إليه من قبل، هو بوضوح مسألة صحة عامة. ويجب أن تعطى الأولوية للخدمات المؤقتة، والواقعية، والمقبولة اجتماعيا، والوقائية، والعلاجية لمتعاطي المخدرات وكذلك المعالجة من المخدرات ومراكز إعادة التأهيل في جميع أنحاء البلد. وينبغي توفير المشورة الفعالة والتعليم للأفراد المقبولين في هذه المراكز، استناداً إلى العادات المحددة للبلد وثقافته، وإلى النتائج التي توصلت إليها مختلف دراسات البحوث النوعية بشأن المواقف إزاء تعاطي المخدرات.

ونحن بحاجة أيضا إلى استعراض ودراسة الخدمات المقدمة في هذه المراكز من أجل كفالة أن تتسم هذه الخدمات بالفعالية والكفاءة. إن الدراسات الاستقصائية بشأن استعمال المخدرات هي أحدى السبل التي يمكن أن تصاغ بواسطتها الاستراتيجيات والتدخلات الفعالة والخاصة ببلدان محددة. وينبغي أيضا تبسيط الاستراتيجيات والخدمات وصقلها وتعديلها وفقا للحالة الوبائية المتغيرة. ويمكن إجراء استعراض للإطار القانوني والتشريعات القائمة المتعلقة بالمخدرات حسب الاقتضاء ووفقا للسيناريو الدولي المتغير. ويمكن أيضا، بالتعاون مع وزارة التعليم، إدراج العواقب الوخيمة لتعاطي المخدرات غير المشروعة في المناهج الدراسية التي تتعلق بالمهارات الحياتية في جميع المدارس بغية رفع درجة الوعي لدى الطلاب بشأن احتمال تعاطي المخدرات، مما يسفر عن فوائد طويلة الأجل.

وفي الختام، أود أن أشدد على أن استعراض الاستراتيجيات والإجراءات القائمة بهدف تكييفها لتتناسب مع الحالة الوبائية المحلية المتغيرة في مجال مراقبة المخدرات، هو أمر جدير بالنظر. وينبغي أن يتم الاستعراض والرصد المستمر لعملنا بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والمنظمات والوكالات المرتبطة به، بمشاركة كاملة من الكيانات المجتمعية.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيد تيغران سمفيليان، رئيس وفد جمهورية أرمينيا.

السيد ساموياليان (أرمينيا) (تكلم بالروسية): يشرفني أن أتكلم اليوم بالنيابة عن الأعضاء في منظمة معاهدة الأمن الجماعي – جمهورية أرمينيا، وجمهورية بيلاروس، وكازاخستان، وجمهورية قيرغيزستان، والاتحاد الروسي، وجمهورية طاجيكستان.

ترحب الدول الأعضاء في منظمة معاهدة الأمن الجماعي، باتخاذ القرار دإ-١/٣٠ في هذه الدورة الاستثنائية بشأن مشكلة المخدرات العالمية. ونعتقد أن توصياته ستمكن المجتمع الدولي من أن يتنفذ بشكل أكثر فعالية بحلول عام ٢٠١٩ الأهداف والمهام الواردة في الإعلان السياسي وخطة العمل لعام ٢٠٠٩

بشأن التعاون الدولي نحو استراتيجية متكاملة ومتوازنة لمكافحة مشكلة المخدرات العالمية، . ونحن ممتنون لدميع الوفود التي شاركت في صياغة القرار والتفاوض عليه.

ونأمل أن اجتماعات المائدة المستديرة المنعقدة إلى جانب هذه الجلسة بشأن جوانب محددة من مشكلة المخدرات ستثري مناقشتنا بأفكار جديدة مهمة . وتود الدول الأعضاء في منظمة معاهدة الأمن الجماعي أن تؤكد مجددا قلقها إزاء استمرار المشكلة في المتمثلة في اتساع نطاق إنتاج المخدرات والاتجار بيها غير المشروعين. فهي تشكل تهديدا خطيرا للسلام والاستقرار الدوليين، وعائقا يحول دون تحقيق الدول للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتهديدا مباشرا لصحة الناس وحياتهم ، مما يجعلها من بين التحديات الرئيسية للبشرية في القرن الحادي والعشرين. كما أن الاتجار غير المشروع بالمخدرات يرتبط ارتباطا وثيقا بمشاكل مثل تمويل نشاط الإرهاب والتطرف، والاتجار غير المشروع بالأسلحة، وغيرهما من الأشكال الأخرى للجريمة المنظمة عبر الوطنية والفساد وغسل الأموال.

وتعتقد الدول الأعضاء في منظمة معاهدة الأمن الجماعي بأن أحد الشروط الأساسية للتصدي الفعال لمشكلة المخدرات العالمية هو العمل بصورة متسقة على تعزيز دور الأمم المتحدة المحوري والتنسيقي وقدرة مؤسساتها وبرامجها المتخصصة. وفي ذلك الصدد، فإنها تؤكدالتزامها بالوفاء بواجباتها في هذا المجال، بدءا من الواجبات التي تم التعهد بها في إطار الاتفاقيات التأسيسية الثلاث للأمم المتحدة لمراقبة المخدرات وقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ذات الصلة، إلى جانب لجنة المخدرات، باعتبارها الهيئة الرئيسية لمنظومة الأمم لوضع السياسات في هذا المجال. ونشدد بصورة خاصة على أهمية الامتثال للنظام الدولي الحالي لمراقبة المخدرات وعدم مقبولية إضفاء الشرعية على بعض أنواع المخدرات. وإن أعضاء المنظمة متحدون في موقفهم بأن اتفاقيات أعوام ١٩٦١ و ١٩٧١ و ١٩٨٨ توفر لنا الأدوات الكافية لكي نتصدى بفعالية لانتشار المخدرات غير المشروعة والمؤثرات العقلية وسلائفها. ومن الأهمية بمكان أن نعزز جهودنا بصورة كبيرة للقضاء على زراعة خشخاش الأفيون ونباتات الكوكا للإنتاج غير المشروع للمواد الأفيونية، لا سيما الهيروين والكوكايين. فازدياد إنتاج هذه المحاصيل الخطيرة والمنتشرة على نطاق واسع جدا يزعزع استقرار الحالة في عدد من المناطق ويوجد الظروف المؤدية إلى تزايد الجريمة والعنف والفساد. ولاتباع نهج متوازن وشامل لمعالجة مشكلة المخدرات العالمية، فإن أعضاء المنظمة يعتقدون أن الدعم الاساسي لتدابير إنفاذ القانون على نحو فعال ينبغي أن يقترن ببرامج تروم الحد من الطلب على المخدرات وتشجيع التنمية الاجتماعية والاقتصادية. والبرامج الإنمائية البديلة سبيل فعال لمكافحة انتشار المخدرات على الصعيد العالمي.

ودولنا تراعي المبادئ التوجيهية التي اعتمدتها الجمعية العامة بشأن التنمية البديلة، التي يمكن أن تصير جزءا لا يتجزأ من الجهود الإنمائية الطويلة الأجل على الصعيدين الوطني والدولي. ونناشد جميع الدول أن تتخذ الخطوات اللازمة للوقاية من تعاطي المخدرات وتوفير العلاج للمدمنين عليها وإعادة تأهيلهم وإعادة إدماجهم الاجتماعي، استنادا إلى الرأي القائل أن حماية حياة الناس وصحتهم ورفاههم ينبغي أن تكون مبدأ أساسيا لسياسة مراقبة المخدرات على الصعيد العالمي. وعلى غرار سائر المجتمع الدولي، فإن أعضاء المنظمة يواجهون باستمرار تحديات جديدة تتعلق بالمخدرات من جراء الجريمة المنظمة عبر الوطنية. وفي ذلك السياق، تشتد الحاجة إلى وضع أنظمة تشغيلية قادرة على التصدي لهذه التهديدات والقيام باستجابات مناسبة، لاسيما عندما يتعلق الأمر . بالمخدرات الاصطناعية والمؤثرات النفسانية الجديدة.

ونعتقد أنه من الأهمية بمكانأن نقوم في الوقت المناسب باتخاذ التدابير التشريعية والتنظيمية والإدارية على الصعيد الوطني للتصدي للمؤثرات النفسانية الجديدة.

والمجال الهام الآخر الذي ينبغي فيه تنسيق الجهود هو مكافحة إضفاء الشعرية على الأرباح التي يدرها الاتجار غير المشروع بالمخدرات. و بالنظر، على نحو عام، إلى أن الجماعات الإجرامية المنظمة هي التي تقوم بعمليات غسل الأموال وبتهريب المخدرات على نطاق واسع، فإننا ندعو إلى تعزيز التعاون بين وكالات إنفاذ القانون بهدف تفكيك هذه الجماعات.

وتولي الدول الأعضاء في منظمة معاهدة الأمن الجماعي أهمية كبيرة لتعزيز آليات التعاون الثنائي والإقليمي والأقاليمي والدولي في مجال مكافحة المخدرات. وقد مكننا التعاون الوثيق بين بلداننا على وجه الخصوص، من مواصلة زيادة فعالية أنشطة إنفاذ القانون المشتركة بيننا، في مجال مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات. وعلى سبيل المثال، صادرت دوريات عملية ”القناة“، خلال شهر أيار/مايو ٢٠١٥، ١٥ طنا من المخدرات المهربة بصورة غير مشروعة، وأكثر من ٢٢,٥ طن من السلائف، بينما ضبطت في شهر أيلول/سبتمبر من العام نفسه ٢٠ طنا من المخدرات الاصطناعية. ونحن ندعو جميع الدول والمنظمات الدولية المعنية، إلى تكثيف تعاونها مع منظمة معاهدة الأمن الجماعي، في مجال مكافحة المخدرات.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لرئيس وفد دولة الإمارات العربية المتحدة.

السيد السويدي (الإمارات العربية المتحدة): سنوات قليلة تفصلنا عن نهاية الفترة المحددة لتحقيق أهداف وغايات الإعلان السياسي وخطة العمل بشأن التعاون الدولي صوب استراتيجية متكاملة ومتوازنة لمواجهة مشكلة المخدرات العالمية، ولا نزال حتى الآن نلاحظ تفاقم المشكلة، واتساع تأثيرها الضار على صحة الإنسان ورفاهيته، لذلك، جاءت الدعوة لعقد هذه الجلسة الاستثنائية، من أجل تقييم استراتيجياتنا ومراجعة سياساتنا، لنواصل طريقنا في ما نجحنا فيه ونصحح مسارنا فيما يتعلق بما أخفقنا في تحقيقه. وقد اجتمعنا في هذه القاعة، لنؤكد التزامنا المشترك بالتصدي لمشكلة المخدرات العالمية ومواجهتها بشكل فعال.

لقد تبنت دولة الإمارات العربية المتحدة العديد من البرامج الوطنية للوقاية من المخدرات، فانخفض معدل متعاطي المخدرات لأول مرة بنسبة ٧ في المائة في عام ٢٠١٤، وبنسبة ٨ في المائة في عام ٢٠١٥. وضاعفت الدولة جهود المكافحة الميدانية، فارتفع معدل إلقاء القبض على مروجي المخدرات بنسبة ٩ في المائة في عام ٢٠١٤، وبنسبة ١٥ في المائة في عام ٢٠١٥. وعلى صعيد التعاون الدولي في مجال مكافحة المخدرات، ساهمت دولة الإمارات في ضبط ٢٤٠ عملية دولية، ومصادرة ٢٤ طن من المخدرات، مما أهلها للفوز بجائزة أفضل تعاون ميداني أدى إلى ضبط شبكات تجارة مخدرات على المستويين الإقليمي والعالمي خلال عام ٢٠١٥. وفيما يتعلق بحقوق الإنسان والأطفال والنساء، تم في عام ٢٠١٥، اختيار دولة الإمارات بالإجماع رئيسة للقوة العالمية الافتراضية لحماية الأطفال، من مخاطر شبكة الإنترنت، مما يعد تعبيرا واعترافا بفعالية جهود وكفاءة الشرطة الإماراتية وتوجهاتها الحضارية والإنسانية والمهنية، لتأمين الحياة الآمنة للأطفال، كما عينت حكومة دولة الإمارات في تعديلها الوزاري الأخير، شابة لم تتجاوز الثانية والعشرين من عمرها في منصب وزيرة شؤون الشباب لتكون بذلك أصغر وزيرة في العالم تتولى النظر في تطلعات وآراء وقضايا الشباب، من أجل إشراكهم في عملية صنع القرار، واستحدثت وزارة للسعادة لمواءمة سياسات جميع الوزارات الأخرى مع مبادئ حقوق الإنسان، وضمان صحتهم وأمنهم ورفاهيتهم.

لنبتعد قليلا عن مبادئ احترام سيادة الدول على أراضيها، ولنترك جانبا الاتفاقيات الثلاث التي تشكل الحجر الأساس

في التعامل مع مشكلة المخدرات. ودعونا نستذكر قبل يومين ونحن هنا في هذه القاعة، العمل الإرهابي الذي أصاب أفغانستان والأرواح التي أزهقت بسببه، فبينما كان الإرهابيون يقتلون الأبرياء دون تمييز بين طفل وكبير سن، ويسلبون الحق في الحياة، بدم بارد، كان البعض يطالب بمنح المجرمين والإرهابيين حق الحياة. ولدينا في الإمارات، وزارة للتسامح تفرض علينا كإماراتيين احترام ثقافة الآخر، وديانته وعقيدته، والتحاور معه والاستماع إليه وتدارس أفكاره سواء كانت تدعو إلى إباحة تعاطي المخدرات أو إلغاء عقوبة الإعدام، أو أي مقترح آخر، إلا أننا في المقابل ندعو الطرف الآخر إلى احترام ثقافتنا وديننا والاستماع إلى أفكارنا في إطار الاحترام المتبادل.

في الختام، أتمنى لجميع الدول مهما كانت توجهاتها وسياساتها في مجال مكافحة المخدرات، النجاح في الحد من هذه المشكلة، وتصدير تجاربها الناجحة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي داتو حمدان أبو بكر، نائب وزير في مكتب رئيس وزراء بروني دار السلام.

السيد أبو بكر (بروني دار السلام) (تكلم بالإنكليزية): تتيح هذه الدورة الاستثنائية فرصة هامة لنا لاستعراض التقدم المحرز والتحديات التي لا تزال قائمة فيما يخص تنفيذ الإعلان السياسي وخطة العمل لعام ٢٠٠٩، بشأن التعاون الدولي صوب استراتيجية متكاملة ومتوازنة لمواجهة مشكلة المخدرات العالمية. ويجب علينا الاستفادة الكاملة من محفلنا المهم، والعمل معا لمعالجة مشكلة المخدرات، والاستفادة من مواردنا من أجل التوصل إلى سياسات وتوجهات جديدة. ونحن نقوم بذلك، يجب علينا أيضا أن نسمح لكل بلد بمعالجة مشكلة المخدرات الخاصة به، بالطريقة التي تناسب ظروفه ومعاييره، وبشكل يحترم بشكل تام، مبادئ السيادة الوطنية والسلامة الإقليمية، على النحو المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة.

ومن الأهمية بمكان أن نعمل على التصدي للتحديات الجديدة ومعالجة كل القضايا ذات الصلة، وخاصة خفض العرض والطلب، وضمان التطبيق الفعلي للقانون. ويتطلب ذلك، بذل جهد مكثف على المستويات الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية والدولية، على أن يكون الهدف النهائي من ذلك في نهاية المطاف، تعزيز الصحة والأمن ورفاه شعوبنا وأسرهم والمجتمع ككل، وكفالة حق المجتمع في أن يكون مجتمعا خاليا من تعاطي المخدرات.

إن بروني دار السلام تدرك تماما أن الطابع عبر الوطني لمشكلة المخدرات يعني بأنه لا يوجد بلد يمكن أن يتجنبها بشكل تام، وبروني دار السلام ليست استثناء. ومن أجل معالجة المشكلة، علينا أن نعمل بشكل وثيق مع الدول الأخرى، لأن ذلك يتطلب مسؤولية عامة ومشتركة على جميع المستويات. إننا ملتزمون تماما بالتصدي لمشكلة المخدرات العالمية، وتنفيذ الاتفاقيات الدولية الثلاث لمكافحة المخدرات. وقد اعتمدنا نهجا شاملا ومتوازنا بين استراتيجيات الحد من كل من العرض والطلب. وللقيام بذلك، وضعت بروني دار السلام إطارا قانونيا وسياسيا وإداريا قويا ومتماسكا.

ويتعين علينا، عند تحديد أفضل النُهج لمعالجة مشكلة المخدرات في كل بلد، أن نأخذ بعين الاعتبار الحق السيادي لكل دولة، وسياقاتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ومعاييرها الاجتماعية.

إن بروني دار السلام خالية نسبيا من المخدرات. ولا يتورط سوى حوالي ٠,١ في المائة من السكان في التعامل مع المخدرات غير المشروعة سنويا. وقد تمكنا من تحقيق ذلك لأننا اتخذنا موقفا صارما بشأن المخدرات غير المشروعة. وقد استفدنا من نهج عدم التسامح المطلق الذي اتبعناه لتحقيق بلد خال من المخدرات، وسوف نواصل السعي إلى إبقاء بلدنا في مأمن من أخطار المخدرات غير المشروعة والتأكد من أنها لا تصل إلى

الجمهور، ولا سيما النساء والأطفال. وقد ركزنا على بناء بروني دار السلام آمنة لشعبنا. ونعيد تأكيد وقوفنا مع رابطة أمم جنوب شرق آسيا في تبني نهج عدم التسامح مطلقا مع المخدرات غير المشروعة. ونؤكد إيماننا بوجوب عمل الاتفاقيات الثلاث بشأن المخدرات الدولية كأساس للسياسة العالمية للمخدرات، وبأن نحترم سيادة كل دولة عضو في أن تتخذ القرار بشأن السياسات التي تلبي احتياجاتها الفردية على أفضل وجه وتنفيذه وفقا لظروف وقواعد مجتمعها الفريدة. ونحن نريد أن نكون جزءا من رابطة أمم جنوب شرق آسيا خالية من المخدرات.

وأخيراً، نود أن نؤكد من جديد تأييدنا الكامل للجنة المخدرات بوصفها الهيئة الرئيسية التابعة للأمم المتحدة لصنع السياسات لكل السياسات والمسائل المرتبطة بالمخدرات، ونرحب بالقرار الذي اتفقنا عليه واعتمدناه، المعنون: ”التزامنا المشترك بالتصدِّي لمشكلة المخدِّرات العالمية ومواجهتها على نحو فعَّال“ (القرار دإ-٣٠/١، المرفق).

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لرئيس وفد جمهورية رومانيا.

السيد ينغا (رومانيا) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أكون هنا اليوم لمناقشة نقطة تحول بهذه الأهمية في السياسات الدولية بشأن بالمخدرات. وأهنئ مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ولجنة المخدرات على أعمالهما التحضيرية لهذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة. ونرحب باعتماد الوثيقة الختامية (القرار د إ-٣٠/١، المرفق)، التي تعطي زخما لنهج متجدد إزاء عملنا في هذا المجال. ويحدونا الأمل في أن نواصل مناقشة الجوانب الرئيسية التي يمكن أن تكفل لنا المضي قدما في تطوير سياساتنا بشأن المخدرات.

وتؤيد رومانيا البيان الذي ألقي في وقت سابق بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء تأييدا تاما (انظر A/S-30/PV.1). وأود الآن أن أضيف بعض الملاحظات بصفتي الوطنية.

تبقى مشكلة المخدرات العالمية مسؤولية عامة ومشتركة تقتضي تعاونا دوليا فعالا ومتزايدا. وتدعو لاتباع نهج متكامل ومتعدد التخصصات ومتوازن لسياسات خفض العرض والطلب. وكما أصاب نائب الأمين العام في تعليقه قبل يومين (انظر A/S-30/PV.1)، فإن من المهم أن نستمع إلى بعضنا البعض ونتعلم من خبرات بعضنا، على الأقل حول كيفية تأثير هذه المسألة على رفاه شعوبنا. وعلى الرغم من الجهود المتزايدة من جانب الدول والمنظمات الدولية والأوساط العلمية والمجتمع المدني، فإن المشكلة لا تزال تمثل خطرا شديدا على صحة الناس وسلامتهم، وخصوصا الأطفال والشباب وأسرهم. يجب أن يكون البشر في صميم السياسات المتعلقة بالمخدرات. وبالنظر إلى الآثار السلبية لتعاطي المخدرات، لا بد من أن نعزز التدابير لخفض الطلب على المخدرات، ولا سيما تلك التي تستهدف جيل الشباب، من خلال وضع برامج شاملة للوقاية من تعاطي المخدرات. وفي الوقت نفسه، يجب أن يكون العلاج والرعاية وتدابير الحد من الأضرار وإعادة الاندماج الاجتماعي في صميم جميع استراتيجياتنا.

تمتثل استراتيجية رومانيا الوطنية لمكافحة المخدرات امتثالا تاما للاتفاقيات الدولية لمكافحة المخدرات والإعلان العالمي لحقوق الإنسان والقانون الدولي لحقوق الإنسان. ويوفر الإطار الدولي الحالي لمراقبة المخدرات الصكوك القانونية والمرونة التي تحتاجها الدول الأعضاء للاستجابة للتحديات الراهنة في هذا المجال على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية.

وينبغي أن يتمتع متعاطو المخدرات بنفس الحقوق التي يتمتع بها غيرهم. ولا نعتقد أن عقوبة الإعدام وسيلة ناجحة للحد من الاتجار بالمخدرات، ونعتقد أنه ينبغي لنا أن نثابر في جهودنا من أجل تنفيذ بدائل أفضل للحبس بالنسبة لمتعاطي المخدرات وأن نخصص مزيدا من الموارد لتدابير من قبيل العدالة العلاجية. إن الأخطار التي تشكلها المؤثرات النفسانية

الجديدة على صحة الإنسان تقتضي منا التوصل إلى استجابة فعالة. ويجب أن نكون أكثر مرونة في صياغة وتنفيذ سياسات مخدرات تستند إلى شواهد علمية قائمة على احترام حقوق الإنسان. وإذا أردنا زيادة الأثر بشأن تلك المسألة، فيجب علينا أن نعزز وجودنا حولها وأن نعمل على زيادة الوعي على جميع مستويات المجتمع وفي وسائط الإعلام.

ويتطلب التصدي لجميع جوانب مشكلة المخدرات العالمية على اختلافها التزاما سياسيا راسخا بخفض العرض، كما يرد في الإعلان السياسي وخطة العمل بشأن التعاون الدولي نحو استراتيجية متكاملة ومتوازنة لمكافحة مشكلة المخدرات العالمية لعام ٢٠٠٩. ونحن الآن نواجه اتجاها جديدا في شكل البيع والشراء غير المشروعين للمؤثرات النفسانية الجديدة عبر الإنترنت، الأمر الذي أفضى إلى تحديات ومخاطر جديدة على صحة الإنسان وسلامته. ونشهد، في الوقت نفسه، تطورا سريعا لسوق جديدة – أو ما يسمي بالشبكة السوداء – وهو موقع افتراضي للبيع ومعاملات السمسرة في المخدرات والمؤثرات العقلية الجديدة وغيرها من السلع غير المشروعة. وما زلنا، علاوة على ذلك، نتعامل مع التهديد التقليدي الذي يشكله الاتجار بالهيروين والكوكايين، الذي لا يزال يتطلب اتخاذ إجراءات مقابلة قوية من جانب جميع أصحاب المصلحة المعنيين. ولذلك، يجب علينا أن نوحد جهودنا في مجال إنفاذ القانون وأن نستفيد من أحدث التكنولوجيات والأدوات لمكافحة هذه المشاكل.

ولا يمكن لأي بلد أن ينجح في هذا الكفاح بمفرده. فيجب أن تعزز وكالات إنفاذ القانون الوطنية والهيئات الدولية، مثل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والهيئة الدولية لمراقبة المخدرات ومنظمة الصحة العالمية وغيرها من كيانات الأمم المتحدة والكيانات الإقليمية، تعاونها من أجل الاستجابة على نحو مناسب للاتجاهات المتزايدة في البيع والشراء غير المشروعين للمواد الخاضعة للمراقبة. ومن المهم للغاية أن نحسن آلياتنا لتبادل المعلومات والبيانات المتصلة بأنشطة الجماعات الإجرامية المنظمة، لأن تبادل المعلومات المستمر والسريع، عنصر رئيسي في الإنفاذ الفعال لقوانين المخدرات.

إن رومانيا ملتزمة التزاما كاملا بمكافحة هذا التحدي العالمي من خلال العمل عن كثب مع الشركاء في جميع أنحاء العالم. ونؤمن إيمانا راسخا بأن التعاون الدولي مع جميع أصحاب المصلحة المعنيين ضروري الآن أكثر من أي وقت مضى.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطى الكلمة الآن لمعالي السيدة ديلسى رودريغيث غوميث، وزيرة الشؤون الخارجية لجمهورية فنزويلا البوليفارية.

السيدة رودريغث غوميث (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (تكلمت بالإسبانية): لا شك أن لموضوعنا اليوم صلة بكل مجتمع في العالم. وعندما ننظر في التاريخ وراء عقد هذه الدورة الاستثنائية – بدءا بإنشاء لجنة المخدرات، في عام ١٩٤٦، حين لم تكد تمر سنة على إنشاء منظمتنا المهمة، الأمم المتحدة، وننظر إلى الاتفاقيات التي اعتمدت بشأن المخدرات في الأعوام ١٩٦١ و ٩٧٢ و ١٩٨٨– فإننا نرى موضوعا يعطينا أسبابا للتفكر وللشعور بالقلق.

وندرك أن وضع السياسات الأمنية الرامية للتصدي لمسألة المخدرات والتي تتسم بطابع عسكري متزايد قد أدت إلى الفشل المؤسف في مكافحة آفة ما تزال تلحق الضرر بمجتمعات بأسرها. ولم نتجاهل تلك المشكلة الصحية العامة إلا لأننا ما فتئنا ننظر إلى المخدرات على أنها تشكّل تهديدا لأمن فرادى الدول وأمن العالم بأسره فحسب.وقد أدى ذلك النهج الخاطئ – الذي تجب إدانته هنا في الجمعية العامة – إلى التدخل الأجنبي وتقويض سيادة القانون والسيادة الوطنية بذريعة ما يسمى بالحرب على المخدرات.وقد تمكنا خلال السنوات الأخيرة، في إطار الثورة البوليفارية، من القول بلا ريب أن فنزويلا ليست بلدا منتجا

للمخدرات، وأنه ليست لدينا أية مشكلة اتجار بها.ونحن لسنا بلدا مستهلكا لها أيضا. وبالمثل فإننا لسنا بلدا يمكن فيه للبعض غسل الأرباح المالية المتأتية من الاتجار غير المشروع بالمخدرات، ولا يحقق نظامنا المالي أية أرباح من مثل تلك الأنشطة.وقد أعلنت الأمم المتحدة نفسها فنزويلا بلدا خاليا من محاصيل المخدرات غير المشروعة.ولدينا خطة وطنية لمكافحة المخدرات تعطي الأولوية للإنسان أولا، وتشدد على صون الديمقراطية وحقوق الإنسان. ويساعدنا ذلك النهج على كفالة حماية حقوق الإنسان الأساسية والتصدي للأضرار التي تسببها آفة المخدرات للصحة العامة.

وحين ننظر إلى ذلك النهج الشبيه بالحرب الخاسرة، فإننا نلحظ مساع لإضفاء طابع عسكري على المشكلة في بلدان معيّنة ومن ثم غزو تلك البلدان واحتلالها.وللتدليل على ذلك فلننظر إلى الحالة في أفغانستان.فقد تم غزو أفغانستان ومنذ ذلك الوقت ازدادت زراعة الأفيون بمعدل ثمانية أضعاف.وفي ذلك غذاء للفكر حقا.ويجب علينا أن نعيد التفكير في ذلك النموذج بأكمله، بل في نهجنا بأكمله أيضا.ويتعين النظر إلى المخدرات على أنها مشكلة تتعلق بالصحة العامة.و قد اعتمدنا – في إطار اتحاد أمم أمريكا الجنوبية وجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي – رؤية تستند إلى الاحترام الكامل للديمقراطية وحقوق الإنسان، وأنه يجب علينا أن ننظر إلى المخدرات على أنها مشكلة من مشاكل حقوق الإنسان والصحة العامة.

وتود فنزويلا أن تغتنم هذه الفرصة لكي تعرب عن رفضها لتسييس هذه المسألة الحساسة المتعلقة بالمخدرات.ويتعين علينا التغلب على فشل تلك السياسة شبه الحربية التي أدت إليها الحرب على المخدرات.ويتعين علينا رفض الكيل بمكيالين الذي تحذوه البلدان الإمبريالية في هذا المجال حين تدعي مكافحة المخدرات بغزوها للبلدان.وبذلك فهي تقوض سيادة القانون وتنتهك السلطات الشرعية لتلك البلدان.وعلاوة على تطبيق البلدان الإمبريالية سياسة الكيل بمكيالين، يتم في تلك البلدان نفسها غسل الأموال المتأتية عن الاتجار بالمخدرات.ويجب علينا أن نولي أهتماما لاحترام الفرد وحقوق الإنسان.ولا يجوز لأحد أيا كان أن يقوض نظام العدالة وسيادة القانون بذريعة تعزيز التنمية.ويتعين علينا النأي بأنفسنا عن سياسة الحرب على المخدرات هذه التي استمرت على مدى ٥١ عاما.فقد باءت تلك السياسة بالفشل الذريع.ويجب علينا التخلي عن تلك السياسة شبه الحربية القائمة على الحرب على المخدرات، واعتماد سياسة ديمقراطية حقا على أساس الاحترام الصارم لحقوق الإنسان، كي يتسنى لنا المضي قدما بالفعل والتصدي لمشكلة الصحة العامة هذه.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطى الكلمة الآن لرئيس وفد جمهورية هندوراس.

السيد ميخيا (هندوراس) (تكلم بالإسبانية): تؤيد هندوراس البيان الذي أدلى به ممثل وفد الجمهورية الدومينيكية باسم جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (انظر A/S-30/PV.1).

ونعرب عن تقديرنا لعقد هذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة بشأن مشكلة المخدرات العالمية، بهدف توحيد الجهود والتصدي بنشاط وبروح من التضامن لآفة المخدرات المروعة هذه التي تترتب عنها عواقب وخيمة لا تحصى على البشرية جمعاء.

ولا شك أن لظاهرة المخدرات هذه عنصرا عالميا، غير أن لكل بلد واقعه التاريخي والجغرافي والاجتماعي والسياسي الذي يحدد النهج الخاص الذي يتّبعه.وتعدّ هندوراس – بحكم كونها بلدا جبليا وله غابات كثيفة لا يمكن النفاذ منها علاوة على الفيضانات التي لا يمكن التنبؤ بها – أحد البلدان الأكثر تضررا من الاتجار غير المشروع بالمخدرات في نصف الكرة الغربي. وتوفر تضاريسه الوعرة مجالا مواتيا لانطلاق الأنشطة الإجرامية ذات الصلة.

ويتيح لنا هذا الحدث الهام فرصة لتعريف الحاضرين هنا بواقع بلدنا، نظرا إلى طبيعته المعقدة.وهو واقع يحثنا على التفكير ومواصلة تعزيز مؤسساتنا.

ويتسق عزم هندوراس القوي مع نداء قادة المنطقة إلى إحداث تغيير في استراتيجياتنا المتعلقة بالاتجار غير المشروع بالمواد الضارة واستهلاكها بغية تعزيز وتكثيف الجهود المشتركة على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية، استنادا إلى مبدأ المسؤولية المشتركة والمتباينة في ذات الوقت.

وتسعى دولة هندوراس إلى مواصلة تطوير برامج الصحة العامة الشاملة وتعزيزها، مع مراعاة المنظور الجنساني وإدماج الفئات الضعيفة في إطار كفالة الاحترام الكامل لحقوق الإنسان.وفي ذلك الصدد، فإن بلدي ملتزم بأن يجعل من حماية الحق في الحياة وسلامة البشر هدفا رئيسيا في سياساته المتعلقة بالمخدرات.

وعليه، فإن من الضروري أن ندرك أن هذه المشكلة تمثّل تكلفة باهظة بالنسبة للبلدان التي تُستخدم بوصفها نقاط عبور للاتجار بالمخدرات غير المشروعة بين الدول المنتجة للمخدرات والبلدان المستهلكة لها.وتتجلى تلك التكلفة في العدد الكبير من الوفيات العنيفة الناجمة عن النزاعات الجارية بين الجماعات الإجرامية المنظمة، إلى جانب ارتفاع تكلفة الموارد اللازمة لمكافحة تلك الجماعات.

ويجب علينا أن نذكر أن هندوراس إحدى الدول الموقّعة على اتفاقيات الأمم المتحدة المعنية بالمخدرات والجريمة العابرة للحدود الوطنية – وفي هذه الحالة بالذات – الاتجار بالمخدرات. وفي ذلك الصدد، يضطلع المجتمع المدني بدور هام في وضع السياسات الدولية المتعلقة بالمخدرات وعمليات صنع القرار. وعليه، فإن هناك عنصرين للاهتمام الذي نوليه لمكافحة المخدرات هما: استهداف البنى الإجرامية على الصعيد المحلي، والتركيز على مكافحة الفساد الذي يضرب بجذوره في هذه الظاهرة نفسها.

وفي ذلك الصدد، فقد سلّمنا خلال السنتين الماضيتين عددا من زعماء حلقات الإجرام فضلا عن تفكيك البنى الإجرامية والحد من مستويات العنف وانعدام الأمن عن طريق إنشاء وتعزيز المؤسسات الحكومية المكلفة بمكافحة الاتجار بالمخدرات.وأصدرنا أيضا المعايير القانونية ذات الصلة،وتمكنا من الحد من الاتجار غير المشروع بالمخدرات بواسطة إنشاء الدروع البرية والجوية والبحرية بغرض الوقاية،وقمنا أيضا بتحديد وتدمير مهابط الطائرات السرية وتفكيك المختبرات.

وفي المجال التعليمي، نجحنا في تدريب الآلاف من الأطفال والمعلمين والآباء على منع وجود المخدرات المشروعة وغير المشروعة في حرم المدارس.وأنشأنا مراكز العلاج وإعادة التأهيل بغرض توفير الرعاية الشاملة المدمنين، بما في ذلك إنشاء وحدة لإزالة السمية أيضا، من بين إجراءات أخرى.

ومع ذلك، ندرك أنه لا يزال هناك الكثير مما يتعين القيام به.

وفيما يتعلق بالإعلان السياسي وخطة العمل بشأن التعاون الدولي نحو استراتيجية متكاملة ومتوازنة لمكافحة مشكلة المخدرات العالمية، الذي اعتمد في عام ٢٠٠٩، فقد نشأت صعوبات في تنفيذه. ونحن واثقون بأن هذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة ستحقق مقترحات وأفكاراً مبتكرة فيما يتعلق بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

ونعتقد أن الرصد والتقييم المستمر لأداء المنظمات الوطنية المتصلة بمشكلة المخدرات ينبغي أن يقترن بالشفافية في استخدام أموال التعاون الدولي، التي تشكل عنصراً دائماً في الجهود الرامية إلى تعزيز خطة عمل عام ٢٠٠٩ وتعمل بمثابة حجر الزاوية في وضع استراتيجية شاملة ومتوازنة لمواجهة مشكلة المخدرات العالمية.

وفيما يتعلق بمكافحة غسل الأموال وتعزيز التعاون القضائي، فمن الضروري لدولة هندوراس المواظبة على تحديث اجتهادها القضائي في ذلك المجال وتدريب العاملين

لتحليل وقمع تلك الجريمة. ويشمل ذلك زيادة التعاون الدولي في المسائل الضريبية والمكافحة المنسقة للتدفقات المالية غير المشروعة.

وفي الختام، أودّ أن أذكر، كما ذكر رئيس الجمهورية، خوان أورلاندو هيرنانديث ألبارادو، في العام الماضي في الجمعية العامة:

”لا تنتج هندوراس مخدرات ولا تستهلكها. إننا بلد عبور. وللأسف، فإننا لا نوفر سوى ميدان القتال والقتلى.“ (A/69/PV.7، صفحة ٢٦).

وها قد أبرزتُ بإيجاز بعض النهج السابقة في ماهية المشكلة المشتركة بالنسبة لجميع الدول المجتمعة هنا من أجل إيجاد أفضل الحلول الممكنة لصالح البشرية.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لرئيسة وفد دولة قطر.

السيدة آل ثاني (قطر): أتقدم بالشكر للسيد رئيس الجمعية العامة على عقد هذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة بشأن مشكلة المخدرات العالمية. تعدّ مشكلة المخدرات من بين أهم التحديات التي تواجه العالم، لذلك بذل المجتمع الدولي جهوداً كبيرة لمعالجتها. وقد تحققت نتائج جديرة بالثناء بفضل الاستراتيجيات التي اضطلع بها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. حيث يُخلّف تعاطي المخدرات والاتجار غير المشروع بها آثاراً كارثية على الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي والتنمية المستدامة والأمن الوطني للدول وسيادة القانون. كما يمثل ذلك تهديداً حقيقياً للصحة العامة، وخاصة للأطفال والشباب، الأمر الذي يتطلّب بذل جهود إضافية وتعزيز التعاون والتنسيق في مواجهة هذه الآفة الخطيرة.

حيث أن البيئة التي تُمارَس فيها هذه الأنشطة وتُمكّن الجناة من الإفلات من العقاب تبعث في النفوس القلق الشديد. وتقوض سيادة القانون وتهدد استقرار المجتمعات. إن ما يدعو للقلق أن هناك أموالاً كبيرة تأتي من الأنشطة غير المشروعة المتصلة بالمخدرات باتت تُستخدم لدعم الإرهاب والتحريض على جرائم الاتجار بالبشر وتهريب الأسلحة. مما يقتضي تكثيف الإجراءات على المستوى الوطني والثنائي لمواجهة هذه المشكلة. وأن تقترن هذه الجهود بسياسات اقتصادية واجتماعية تركز على رفاه المواطن، وتقديم الرعاية الصحية للضحايا، ورفع مستوى التثقيف والتوعية بمخاطر هذه الآفة، فضلاً عن تطوير التعاون الإقليمي والدولي، وتقاسم المسؤوليات، وتكثيف الجهود مع المنظمات الدولية المعنية ومنظمات المجتمع المدني والأسرة والمدرسة، وتعزيز الجهود الوطنية وذلك عملاً بروح ونص اتفاقيات الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات والجريمة.

تواصل دولة قطر جهودها على المستويين الإقليمي والدولي لمواجهة جريمة المخدرات، وذلك في مجال تبادل المعلومات وبناء القدرات والمساعدة القانونية ودعم التحقيقات المشتركة لمكافحة هذه الآفة، وتوفير الأمن والاستقرار للمجتمع وحمايته من المخاطر من خلال البرامج الوقائية لتحصين المجتمع، وخصوصاً فئة الشباب، عبر التعليم والتوعية والتحذير من الوقوع في براثن هذه الآفة الخطيرة التي تهدد صحة أفراد المجتمع وتعمل جاهدة على مكافحة انتشارها.

وقد شكّل إعلان الدوحة، الذي اعتمده مؤتمر الأمم المتحدة الثالث عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية، الذي استضافته دولة قطر في نيسان/أبريل عام ٢٠١٥، خطوة متقدّمة نحو تحقيق العدالة الجنائية وإقامة مجتمعات وطنية ومجتمع دولي آمن تحكمه سيادة القانون.

وختاماً، نؤكد مجدداً التزامنا بتعهداتنا مواصلة التعاون لضمان الوصول إلى نتائج عملية لمكافحة مشكلة المخدرات. كما سنواصل جهودنا على المستوى الثنائي والدولي وكذلك من خلال عضويتنا في لجنة الأمم المتحدة للمخدرات للتصدي لهذه الظاهرة الخطيرة. كما لا يفوتنا أن نجدد تقديرنا للدور

المحوري لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ولجنة المخدرات باعتبارها الجهاز الرئيسي للأمم المتحدة المكلف بمكافحة مشكلة المخدرات. وندعو إلى تعزيز دورها وقدراتها في تقديم الدعم الفني للدول الأعضاء.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لرئيس وفد جمهورية ناميبيا.

السيد ماروتا (ناميبيا) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أشكر الهيئة المكلّفة من لجنة المخدرات بالانخراط في عملية تهدف إلى التوصل إلى توافق في الآراء بغية وضع الصيغة النهائية للوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية، وعنوانها ”التزامنا المشترك بالتصدّي لمشكلة المخدِّرات العالمية ومواجهتها على نحو فعَّال“ (القرار دإ-٣٠/١، المرفق). فارتفاع نسبة الحضور في هذه الدورة الاستثنائية والعدد الكبير من الدول المجتمعة هنا يشهد على حقيقة أن مشكلة المخدرات مشكلة عالمية، ويجب أن تعالج بطريقة كلية وشاملة.

يكتسي هذا الاجتماع أهمية كبيرة بالنسبة لنا جميعاً هنا وللمجتمع الدولي بأسره، وهو يمثل فرصة جماعية للدول الأعضاء لتقييم التقدم المحرز في تنفيذ الإعلان السياسي وخطة العمل بشأن التعاون الدولي نحو استراتيجية متكاملة ومتوازنة لمكافحة مشكلة المخدرات العالمية، على نحو ما أيدته الجمعية العامة في دورتها الرابعة والستين عام ٢٠٠٩.

وخلال الدورة التاسعة والخمسين، سلّط كثير من الدول الأعضاء الضوء على مسألة حقوق الإنسان والحريات الأساسية، والديمقراطية، والمساواة، والحق في الصحة واعتماد نهج محوره الناس للتصدي لمشكلة المخدرات العالمية. وتحيط ناميبيا علماً بأن الوثيقة الختامية التي اعتمدت هنا في بداية هذه الدورة الاستثنائية بشأن مشكلة المخدرات العالمية لا تُجسّد مسألة حقوق الإنسان فيما يتعلق بعقوبة الإعدام. وتدعو ناميبيا الدول الأعضاء إلى إلغاء عقوبة الإعدام على الجرائم المتصلة بالمخدرات، إذا كان منصوصاً عليها في قوانينهم الجنائية الوطنية. وتحث الدول الأعضاء التي لا تزال تطبق عقوبة الإعدام في نظمها الأساسية على النظر في إلغائها أو وضعها تحت الوقف الاختياري.

وتكرر ناميبيا أيضاً تأييدها للقرار ١٨١/٧٠ الذي يطلب، في جملة أمور، إلى لجنة المخدِّرات أن تعدَّ وثيقة قصيرة وموضوعية وموجزة وعملية المنحى، تتضمَّن مجموعة من التوصيات العملية، المقدَّمة استناداً إلى استعراض تنفيذ الإعلان السياسي وخطة العمل لعام ٢٠٠٩، بما في ذلك تقييم للإنجازات وإشارة إلى السبل الكفيلة بالتصدِّي للتحدِّيات الطويلة الأمد والمستجدة في مجال التصدي لمشكلة المخدِّرات العالمية، في إطار الاتفاقيات الدولية الثلاث لمراقبة المخدِّرات وسائر صكوك الأمم المتحدة ذات الصلة.

وتدرك ناميبيا تمام الادراك أن مشكلة المخدرات العالمية تظل مسؤولية عامة ومشتركة ينبغي تناولها في إطار متعدد الأطراف، عن طريق التعاون الدولي الفعال والمتزايد. وهي تقتضي نهجا متكاملا، ومتعدد التخصصات، يعزز بعضه بعضا، ويكون متوازنا، وشاملا، ويتعلق باستراتيجيات تخفيض العرض والطلب. ونؤكد من جديد التزامنا الراسخ بكفالة أن تكون جميع جوانب خفض الطلب، وخفض العرض، والتعاون الدولي متوافقة توافقا كاملا مع مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، والاتفاقيات والبروتوكولات الدولية، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

والاتجار غير المشروع بالمخدرات، مثل القنب والكوكايين والمنشطات الاصطناعية، يشكل تهديدا للمجتمع الناميبي. ويُظهر الطابع العالمي الذي اتصفت به تجارة المخدرات بسرعة خلال العقد الماضي أنه لا يوجد بلد محصن ضد آفة المخدرات. لذلك، وضعت ناميبيا استراتيجيات ترمي إلى التصدي لهذه الظاهرة. وفي ناميبيا لا يوجد تصنيع غير مشروع للمخدرات

أو المؤثرات العقلية. بيد أن استعمال المخدرات غير المشروعة، مع وجود القنب الأكثر شيوعا للتعاطي، قد ازداد في السنوات الأخيرة. وتغيّرت ناميبيا الآن من كونها طريقا لعبور مهربي المخدرات إلى كونها بلدا مستهلكا، حيث ازداد عدد الأشخاص المقبوض عليهم بتهمة تهريب مختلف أنواع المخدرات، مثل الحشيشة، والكوكايين، والكراك كوكايين، والهيروين، لأغراض الاستخدام المحلي.

وتكرر ناميبيا التزامها بكفالة توافر المواد الخاضعة للمراقبة للأغراض الطبية والعلمية مع منع تحويلها، وإساءة استعمالها، والاتجار بها، وتؤكد أن أحد الجوانب الرئيسية للجهود الرامية إلى تحسين توافرها هو كفالة القدرة على تحمّل كلفتها. علاوة على ذلك، تلاحظ ناميبيا بقلق عدم القدرة في الوقت نفسه على تحمّل كلفة الأدوية المخفّفة للآلام في البلدان النامية بصفة خاصة، نظرا لارتفاع أسعارها التي تحددها الشركات الصيدلانية.

وبالتعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية، من قبيل المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول)، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، ومنظمة التعاون الإقليمي بين رؤساء الشرطة في الجنوب الأفريقي، تنفّذ الشرطة الناميبية عمليات مشتركة ترمي إلى مكافحة جميع أشكال الجريمة العابرة للحدود ذات الصلة بالمخدرات. وهذه العمليات هامة في جهودنا لمواجهة مسألة الحد من العرض والطلب، والتأكد من أن السكان يحظون بالأمان والحماية تجاه المخدرات غير المشروعة التي تساهم بمعظم الحالات في ارتكاب الجريمة، ولا سيما العنف القائم على نوع الجنس.

وفي الختام، نناشد مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، في إطار ولايته العالمية، أن يوفر للدول الأعضاء الدعم اللازم لبناء القدرات والحصول على المساعدة التقنية، بناء على طلبها.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد ألفا باري، وزير الخارجية والتعاون وشؤون أبناء بوركينا فاسو في الخارج.

السيد باري (بوركينا فاسو) (تكلم بالفرنسية): بالنيابة عن وفد بوركينا فاسو، أود أن أغتنم هذه الفرصة التي أتاحها لي هذا المنتدى لأتقدّم بأحر التهاني إلى السيد ليكتوفت على انتخابه رئيسا للدورة الاستثنائية الثلاثين للجمعية العامة بشأن مشكلة المخدرات العالمية. كما أود أن أتقدّم بالتهنئة إلى أعضاء المكتب الآخرين. وإنني أؤكد دعم وفدي الكامل لهم في إدارة أعمالنا.

يؤيد وفدي البيانين اللذين أدلى بهما ممثلا السودان والمغرب، على التوالي، باسم مجموعة الدول الأفريقية والمنظمة الدولية للفرنكوفونية (انظر A/S-30/PV.2). كما نحيط علما بتقرير لجنة المخدرات عن أعمالها التحضيرية لهذه الدورة (انظر A/S-30/4).

وترحب بوركينا فاسو بما تم في ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ من اعتماد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ٧٠/١)، ولا سيما الهدف ٣، الغاية ٥، ونصها ”تعزيز الوقاية من إساءة استعمال المواد، بما يشمل تعاطي مواد الإدمان، وتناول الكحول على نحو يضر بالصحة، وعلاج ذلك“، حيث أصبح تعاطي المخدرات أولوية عالمية. وهذه الدورة الاستثنائية بشأن مشكلة المخدرات العالمية تظل إطارا هاما للنظر في التقدم الذي أحرزته جميع الأطراف المعنية بمكافحة المخدرات. وفي هذا الصدد، أشير إلى أهمية القرارين ٦٩/٢٠٠ و ٦٩/٢٠١، اللذين أوعزت الجمعية العامة فيهما إلى لجنة المخدرات بأنها ينبغي أن تقود عملية التحضيرات لهذه الدورة الاستثنائية.

ونظرا لأن مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات تقتضي من جميع الدول تحمّل المسؤولية العامة والمشتركة، فهي تتطلب استجابة عالمية ومنسقة ومتكاملة، مدعومة بمزيد من التعاون

الدولي والإقليمي. وفي سياق التنفيذ الفعال للإعلان السياسي وخطة العمل بشأن التعاون الدولي نحو استراتيجية متكاملة ومتوازنة لمكافحة مشكلة المخدرات العالمية لعام ٢٠٠٩، اتخذت بوركينا فاسو الخطوات التالية وقامت بتنفيذها.

على صعيد القوانين، عزّزنا التشريع الذي يرمي إلى اعتماد قانون يتعلق بالجمارك. وهذا القانون يحظر بدون تنازلات الاتجار بالمخدرات. وعلى الصعيد المؤسسي، أنشأت بوركينا فاسو، على مستوى الخدمة داخل الشرطة والدرك والجمارك، وحدات متخصصة سبق لها أن نفذت عمليات تتعلق بعمليات كبيرة لمصادرة المخدرات. وفي السياق نفسه، عملنا على توطيد قدرة كياناتنا القضائية من أجل تعزيز مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات، التي لا يمكن أن تكون فعالة دون تنظيم السلطة القضائية التي يمكن الاعتماد والجديرة بالثقة.

وتشكّل الإيرادات المتأتية من تجارة المخدرات كسبا لترتيبات أخرى تتعلق بغيرها من الأنشطة الإجرامية. هذا هو واقع الحال بشأن الإرهاب في منطقة الساحل والصحراء التي يقع فيها بلدي. فالمخدرات تغذي الإرهاب. وبلغة واضحة، إن تلك الآفة تؤجج الآفة الأخرى. ومكافحة الاتجار بالمخدرات في المنطقة هي أيضا مكافحة للإرهاب والتطرف العنيف. هذا ما نؤمن به وما تؤمن به المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، التي تضم موريتانيا ومالي والنيجر وتشاد، وبطبيعة الحال، بلدي بوركينا فاسو.

والإعلان السياسي وخطة العمل لعام ٢٠٠٩ يوصيان بشدة أن تعمل الدول على تعزيز التعاون القضائي الدولي. وبغية تعزيز هذا التعاون، يجب على بوركينا فاسو والبلدان في منطقتنا دون الإقليمية، وبالتأكيد في جميع أنحاء العالم، بذل الجهود المتضافرة والعمل معا في جوّ من التآزر. ونعتقد أن زيادة التعاون الدولي سيمكّننا من تحسين مواجهتنا للعقبات التي لا تزال قائمة في مجال مكافحة المخدرات. وتشارك بوركينا فاسو في مختلف المبادرات تحت رعاية مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، والنتائج التي تحققت كانت مشجعة جدا.

واسمحوا لي أن أغتنم هذه الفرصة لكي أكرر القول إن بلدي على استعداد للعمل بتآزر مع الدول الأخرى من أجل بناء عالم ينعم بالسلام والأمن والعدالة، بمنأى عن آفة المخدرات.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لرئيس وفد جمهورية إكوادور.

السيد موريخون بازمينو (إكوادور) (تكلم بالإسبانية): في البداية، اسمحوا لي أن أغتنم هذه الفرصة الفريدة كي أعرب لجميع الدول الأعضاء عن عميق امتنان بلدي حكومة وشعبا للتضامن الذي أبدته تجاه المأساة التي شهدناها مؤخرا نتيجة الزلزال القوي الذي أودى بأرواح بشرية وسبّب الخراب في كل مكان. وأود أن أشكر علانية منظومة الأمم المتحدة وممثلي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ولا سيما السيدة جيسيكا فيتا والسيد ستيفن أوبراين، الممثل الرئيسي لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، الذي نشر على الفور آلية لمساعدة بلدي، الأمر الذي فاز بقلوبنا وحظي بامتناننا.

وفي حين أن هذه الظاهرة التي سبّبت الوفيات والمآسي كانت عملا من أعمال الطبيعة، فإننا نناقش اليوم، في هذه الدورة الاستثنائية، سببا آخر للموت، ولكنه سبب يمكننا أن نمنعه – ألا وهو ظاهرة المخدرات.

وفي هذا الصدد، من المؤكد أن أمريكا اللاتينية هي أكثر منطقة في العالم شعرت بتأثير الاتجار الإجرامي بالمخدرات. وانتشار العنف على نطاق واسع في العديد من المدن والبلدات في منطقتنا هو نتيجة للتنافس فيما بين المنظمات الإجرامية للسيطرة على سوق المخدرات. كما نعاني من التدهور البيئي الناجم عن البرامج الرامية إلى القضاء على محاصيل المخدرات غير المشروعة.

إن الاستراتيجية الدولية التقليدية للتصدي للمخدرات لم تحقق النتائج المتوقعة. وبالتالي، علينا في هذه المرحلة أن نعيد التفكير في هذا النهج. ومما لا شك فيه أنه مهما كانت قوة التزامنا بخفض العرض، ومهما كان عدد برامج استئصال محاصيل المخدرات غير المشروعة التي يجري تنفيذها، فحيثما يكون هناك طلب على المخدرات، سيكون هناك شخص ما على استعداد لتلبية ذلك الطلب.

علاوة على ذلك، ما دامت ليس هناك إشارة إلى مراقبة غسل الأموال في البلدان المتقدمة النمو، حيث يوجد معظم الطلب على المواد غير المشروعة، فإن دول الجنوب ستستمر في تحمل وطأة السياسة الحظرية لما يسمى بالحرب على المخدرات. وفي هذا السياق، هناك نوايا خفية لفرض الهيمنة حولت بلدان الشمال إلى جهات التحكيم في مسائل الديمقراطية والشفافية، وأدت إلى إدراج بلدان الجنوب باعتبارها من يسمى بجهات غسل الأموال، بالرغم من أننا نعلم أن ٩٠ في المائة من الأموال القذرة تغسل في مصارف الشمال. ولهذا السبب، ترى إكوادور أنه من الحيوي أن يبذل المجتمع الدولي جهدا لاستكشاف نهج وبدائل جديدة للنماذج الحظرية والعقابية التي استحدثت في القرن الماضي. ينبغي لأكبر البلدان المستهلكة أن تعزز جهودها وتضطلع على نحو كامل بمسؤوليتها عن استمرار المشكلة.

ونحن نكرر ما أعربنا عنه في مختلف المناسبات والمحافل الدولية: سياسة المخدرات التي وضعتها الأمم المتحدة بحاجة إلى تغيير عميق، بالنظر إلى النتائج المحرزة في إطار الاتفاقيات الدولية السارية. ونعتقد أنه يمكننا معا، إن استرشدنا بالأدلة العلمية والواقعية والاحترام الكامل للسيادة الوطنية للدول، أن نضع سياسات مخدرات جديدة وأفضل تركز على الصحة ومنع الاستهلاك، سياسات تضع الفرد – وليس المواد – في صلب وضع السياسات وتنفيذها. وفي هذا الصدد، فإننا نقر أيضا بأهمية سياسات الحد من الضرر باعتبارها من التدابير الفعالة للحد من المخاطر الصحية والاجتماعية المرتبطة بتعاطي المخدرات.

وستواصل إكوادور، إدراكا لالتزاماتنا الدولية، تطوير سياسة تقوم على الاحترام المطلق لحقوق الإنسان مع نهج شامل ومتوازن وقائم على نوع الجنس. نحن نؤكد مجددا بصورة قاطعة موقفنا المؤيد لإلغاء عقوبة الإعدام، بما في ذلك على الجرائم المتصلة بالمخدرات.

ونعتقد أن الوقاية وإعادة التأهيل الشاملين، دون إغفال تنظيم ومراقبة الأنشطة المرتبطة بالمواد الخاضعة للمراقبة، ينبغي أن يكونا مجالي التركيز الرئيسيين لهيئة تنظيمية جديدة. وعلى نفس المنوال، نواصل تعزيز التنمية الاقتصادية المطردة والمستدامة للسكان المعرضين لخطر استهدافهم بالإتجار في المخدرات من خلال سياستنا الوطنية للتنمية البديلة الوقائية.

وفي إطار التحول الاجتماعي الجاري حاليا في أمريكا اللاتينية، نحن نحافظ على التزامنا الجاد والوطيد بالقضاء على الفقر والحد من أوجه عدم المساواة وبناء مجتمعات أكثر إنصافا – حيث لا يمكن أن يغيب النقاش وإعادة صياغة السياسات المتعلقة بالمخدرات. وينطوي ذلك على الاعتراف بواقع الظروف الهيكلية للعنف والفقر والعوز باعتبارها هي الساحة التي تكثر فيها مشكلة الاتجار غير المشروع، مما لا يترك فرصا تذكر أمام أضعف فئات السكان والدولة لضمان السلام والعيش الكريم لسكانها. ونتيجة لهذه العملية، فإن دستور جمهورية إكوادور ألغى تجريم استخدام المخدرات واستهلاكها، حيث ننظر إليها باعتبارها مسألة تتعلق بالصحة العامة.

وفي الختام، فإن بلدي مقتنع بالحاجة الملحة إلى تغيير جذري في النهج المتبع إزاء الظاهرة الاجتماعية للمخدرات. وعند تنفيذ هذه السياسات، ينبغي إعطاء الأولوية إلى حقوق الإنسان، وهي أمر لا بد منه في هذه المرحلة. وسيكون ذلك ممكنا عندما نبدأ، إضافة إلى مسألة الإرادة، في حل حقيقي

قائم على إصلاح سياسة المخدرات وإنهاء اضطهاد دول الجنوب. وكما قلت، فإن الزلزال الأخير كان سببا طبيعيا من أسباب الوفاة. وفيما يتعلق بمشكلة المخدرات، فإن منع حدوث كوارث كبرى في بلداننا أمر في أيدينا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لرئيس وفد مصر.

السيد الغول (مصر): بداية، يود وفد بلدي أن يضم صوته للبيان الذي أدلى به الممثل الدائم لجمهورية السودان لدى المنظمات الدولية في فيينا نيابة عن المجموعة الأفريقية.

إنه لمن دواعي سرورنا أن نجتمع جميعا في فعاليات الدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن مشكلة المخدرات العالمية. هذا المحفل الدولي الهام الذي يعبر، وبصدق، عن حقيقة مفهوم التعاون الدولي، استنادا إلى مبدأ المسؤولية العامة والمشتركة في مواجهة مشكلة المخدرات، التي فرضت نفسها على العالم باعتبارها أحد أهم التحديات التي تواجه شعوبه وحكوماته.

تؤثر مشكلة المخدرات سلبا على الجهود الدؤوبة لتحقيق التنمية الاقتصادية، وعلى صحة السكان، كما تؤدي إلى تفكيك نسيج المجتمعات التي تظهر فيها. وأود أن أتقدم بشكر خاص إلى لجنة المخدرات وأمانتها الفنية على كل ما بذلاه من جهود موفقة في الإعداد الناجح لهذا المؤتمر، بما في ذلك اعتماد الوثيقة الختامية، المعنونة ”التزامنا المشترك بالتصدِّي لمشكلة المخدِّرات العالمية ومواجهتها على نحو فعَّال“، خلال الدورة التاسعة والخمسين للجنة التي عقدت في فيينا في آذار/مارس الماضي، واعتمدتها هذه الدورة في القرار (دإ-٣٠/١).

إنه مما لا يدع مجالا للشك أن تنفيذ التوصيات العملية الواردة في القرار (دإ-٣٠/١) سوف يمثل خطوة هامة لمساعدة الدول الأعضاء على تحقيق الأهداف والغايات المزمع تحقيقها بموجب الإعلان السياسي وخطة العمل لعام ٢٠٠٩ بشأن التعاون الدولي نحو استراتيجية متكاملة ومتوازنة لمكافحة مشكلة المخدرات العالمية، وذلك في إطار الاحترام الكامل لاتفاقيات المخدرات الدولية الثلاث، وهي الاتفاقيات التي تمثل حجر الزاوية للنظام الدولي لمكافحة المخدرات، وكذلك احترام مبادئ ميثاق الأمم المتحدة، ولا سيما احترام السيادة الوطنية والسلامة الإقليمية للدول الأعضاء، ومبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول. وفي هذا الصدد، تؤكد جمهورية مصر العربية على أن تلك الوثائق كافية، إذا ما تم تنفيذ بنودها بشكل كامل وبحسن نية وبدون انتقائية، في التوصل إلى عالم خال من المخدرات ومجتمعات خالية من تعاطي المخدرات.

هذا، وفي سياق متصل، فإنه لا يمكن لجمهورية مصر العربية أن تفوت هذه الفرصة دونما التأكيد على الدور المحوري للجنة المخدرات، وبالأخص خلال الأعوام الأخيرة، بصفتها هيئة تقرير السياسات في الأمم المتحدة التي تتولى المسؤولية عن شؤون مراقبة المخدرات، وفي متابعة تنفيذ الدول الأعضاء للتوصيات الصادرة عن الوثيقة ”التزامنا المشترك بالتصدِّي لمشكلة المخدِّرات العالمية ومواجهتها على نحو فعَّال“، وذلك في إطار تحضيرها لعملية استعراض الإعلان السياسي وخطة العمل المزمع أن تجري في عام ٢٠١٩. ونؤكد في هذا الصدد على أن الدور الريادي للجنة المخدرات خلال الفترة المقبلة هام في متابعة عملية تنفيذ التوصيات العملية الواردة في تلك الوثيقة. واتصالا بذلك، فنحن على ثقة تامة بأن اللجنة ستتمكن من إنجاز هذه المهمة بنجاح، وذلك بمساعدة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، بصفته الهيئة التي تتولى زمام القيادة داخل منظومة الأمم المتحدة في مجال التصدي لمشكلة المخدرات العالمية ومواجهتها.

لقد كانت مصر من أوائل الدول التي تنبهت إلى خطر مشكلة المخدرات، حيث كان لها السبق على المستوى

العالمي في إصدار أحد التشريعات التي تجرم زراعة واستيراد الحشيش في عام ١٨٠٠. وإنشاء أول جهاز متخصص في أعمال المكافحة في عام ١٩٢٩. كما شاركت مصر في وضع اللبنات الأولى لرقابة المجتمع الدولي على المخدرات، وذلك من خلال انضمامها إلى مختلف الاتفاقيات الدولية الصادرة في هذا الشأن، بدءا من اتفاقية الأفيون الدولية الموقعة في لاهاي في عام ١٩١٢، وحتى الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لسنة ١٩٦١، واتفاقية المؤثرات العقلية لسنة ١٩٧١، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية لعام ١٩٨٨، وكذا الاتفاقية العربية لمكافحة استعمال المخدرات والمؤثرات العقلية والاتجار بها بصورة غير مشروعة لعام ١٩٩٤.

كما شاركت مصر في وضع اللبنات الأولى لرقابة المجتمع الدولي على المخدرات، وذلك من خلال انضمامها إلى مختلف الاتفاقيات الدولية الصادرة في هذا الشأن، وذلك بدأ بمعاهدة الأفيون الدولية الموقعة في لاهاي في عام ١٩١٢، وحتى الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لعام ١٩٦١، واتفاقية المؤثرات العقلية لعام ١٩٧١، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمواد المخدرة والمؤثرات العقلية لعام ١٩٨٨، وكذلك الاتفاقية العربية لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية لعام ١٩٩٤.

لقد أشارت المتغيرات التي لحقت بمشكلة المخدرات والتطورات في مناهج مكافحتها على صعيد العالم إلى تزايد قلق المجتمع الدولي إزاء تعاظم حجم مشكلة المخدرات العالمية. وأفصحت أيضا عن تحول منهجي يتجه نحو المزيد من العمل الاستراتيجي الجماعي الرامي إلى التغلب على المشكلة بمكافحة عرض المخدرات، ومواجهة خفض الطلب غير المشروع وتعزيز التعاون الدولي. في سياق متصل، وفي ضوء استشعار جمهورية مصر العربية لخطورة المشكلة عالميا وإقليميا، وما قد ينتج عنها من آثار سلبية تنعكس على المجتمع في صور ومجالات مختلفة. تبنت مصر استراتيجية قومية متكاملة لمكافحة المخدرات ترتكز فيها على محاور عدة تهدف إلى مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات، والتصدي لعمليات الجلب والتهريب، ومكافحة الزراعات المخدرة، وتصفية البؤر الإجرامية، والقضاء على علانية الاتجار، وتتبع الثروات غير المشروعة لكبار تجار ومهربي المخدرات، وإحكام الرقابة على حركة السلائف والكيميائيات والعقاقير الصيدلانية، لا سيما عقار الترامادول، فضلا عن تعزيز التعاون الدولي من خلال المشاركة في جميع المؤتمرات الدولية والإقليمية، وإبرام العديد من الاتفاقيات الثنائية والمتعددة الأطراف مع الدول كافة، بالإضافة إلى إيلاء اهتمام خاص للنشاط التدريبي، بهدف تلبية احتياجات المكافحة ومتطلباتها.

لقد روعي في هذه الاستراتيجية إيلاء عناية متكافئة ومتوازنة لكل من جانبي خفض العرض وخفض الطلب، وذلك من خلال إنشاء المجلس القومي لمكافحة وعلاج الإدمان في عام ١٩٨٦ لوضع السياسات العامة ذات الصلة، وصياغة نظم المكافحة والعلاج، فضلا عن مسارعة الإدارة العامة لمكافحة المخدرات بإنشاء إدارة خاصة بالتوعية والاتصال بأجهزة خفض الطلب، مهمتها تعزيز التعاون مع الجهات الحكومية وغير الحكومية المعنية بخفض الطلب على المخدرات. هذا وانطلاقا من إيماننا الراسخ بعالمية مشكلة المخدرات ومخاطرها وانعكاساتها على المجتمعات والأفراد، وبحتمية تعزيز التعاون الدولي القائم لتحجيمها. وفي إطار إدراكنا الكامل لواقع عجز أي من دول وحكومات العالم، مهما بلغ شأنها أو درجة تفوقها على أن تواجه هذه المشكلة بشكل منفرد، قامت أجهزة مكافحة المخدرات المصرية خلال عامي ٢٠١٤/٢٠١٥ باتخاذ العديد من الخطوات لتفعيل أُطر التعاون الأمني الميداني والعملياتي بالاشتراك مع العديد من الدول.

يتضمن جدول أعمال هذه الدورة الاستثنائية مناقشة موضوعات حيوية وهامة في مجال مكافحة المخدرات، بما يجسد الرغبة في تعزيز التعاون الدولي لمواجهة مشكلة المخدرات العالمية والحد من خطورتها، وصولا إلى البحث عن آليات فاعلة، واكتشاف آفاق جديدة في التعاون بما يحقق التنمية المستدامة لدول العالم كافة.

إن أملنا المنشود في عالم خال من المخدرات لن يتحقق بالجهود المنفردة مهما كانت فعاليتها، ولكنه هدف يستلزم منا جميعا عملا جماعيا مخلصا من خلال الآليات التي أتاحتها لنا المواثيق الدولية القائمة بالفعل. وإنني لعلى يقين تام من أن هذه الدورة الاستثنائية سوف تسهم في تعزيز جهودنا المشتركة نحو تحقيق مستقبل أفضل لشعوبنا، ونحو مواجهة فعالة وناجحة لمشكلة المخدرات العالمية.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أدلى الآن ببيان بصفتي ممثلا لبنن.

وُجهت الدعوة إلى رئيس جمهورية بنن، فخامة السيد باتريس تالون، للمشاركة في الدورة الاستثنائية للجمعية العامة بشأن مشكلة المخدرات العالمية، وقد طُلب مني أن أمثله، وأن انقل تحياته الأخوية والودية لنظرائه ومختلف كبار الشخصيات الذين اجتمعوا في نيويورك في هذه المناسبة.

في معرض الاضطلاع بالمهمة المنوطة بي، أود بادئ ذي بدء أن أعرب عن تهانئي الحارة إلى رئيس الجمعية العامة والهيئات المختصة التابعة للأمم المتحدة على التنظيم الجيد لهذه الدورة الاستثنائية التي تمثل نقطة تحول في الجهود الدولية المبذولة لمكافحة آفة المخدرات. إن هذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة تتيح لنا فرصة فريدة لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ الإعلان السياسي وخطة العمل لعام ٢٠٠٩ بشأن التعاون الدولي الهادف إلى تطوير استراتيجية متكاملة ومتوازنة تشمل البحوث والحلول المناسبة للتحديات التي تطرحها مشكلة المخدرات العالمية.

في عام ٢٠١٥، اعتمد المجتمع الدولي إطارا جديدا للتنمية المستدامة يركز على البشر، ويهدف إلى القضاء على الفقر في العالم خلال ١٥ عاما، بينما لا يترك أحدا متخلفا عن الركب. ومن خلال اعتماد أهداف التنمية المستدامة، أكدت الدول الأعضاء التزامها بـ

”عالم يسود كافة أرجائه احترام حقوق الإنسان وكرامة الإنسان وسيادة القانون والعدالة والمساواة وعدم التمييز“. (القرار ١/٧٠، الفقرة ٨)

وفي ضوء تلك المبادئ، يجب علينا الآن أن نُقَيّم أعمالنا والتدابير المتخذة، بحيث يمكننا تقييم مشكلة المخدرات العالمية حتى الوقت الراهن، وتعديل استراتيجياتنا وسياساتنا على جميع المستويات للتصدي للمشكلة، ووضع نهج شامل للمضي قدما، واتخاذ التدابير التي يتعين تنفيذها من أجل الصمود أمام التحديات التي حددناها. وعلى غرار من سبقونا، نلاحظ مع القلق أنه بعد سبع سنوات من الالتزامات المقطوعة في فيينا بمكافحة المخدرات غير المشروعة، ورغم الجهود المبذولة والتقدم الذي أحرزه العديد من الدول والمنظمات الدولية والمجتمع المدني، لا تزال مشكلة المخدرات تمثل خطرا شديدا على سيادة القانون والصحة والأمن ورفاه الإنسانية، ولا سيما رفاه الشباب.

وفقا للبيانات التي قدمها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في ٢٠١٣، تم بالفعل إحراز تقدم يمكن قياسه في مراقبة استخدام المخدرات غير المشروعة، بالمقارنة مع إحصاءات السنة السابقة. ومع ذلك، عندما تكون لدينا رؤية أشمل في تحليل البيانات، بما في ذلك على وجه الخصوص أثر المخدرات على الأمن والتنمية المستدامة، تتكون لدينا صورة أكثر تنوعا، مع نتائج متفاوتة لتلك الجهود التي تم الاضطلاع بها. إن البلدان الأفريقية بصفة عامة، وبلدان غرب أفريقيا بصفة خاصة، لديها نقاط ضعف شديدة تتعلق بمشكلة المخدرات تحدث أثارا اجتماعية – اقتصادية، وصحية، وأمنية.

والأهم من ذلك أنها تتهدد بقاء بعض الدول في المنطقة. تتميز تلك البلدان بارتفاع معدلات النمو الديمغرافي، وإن سكانها الذين معظمهم من الشباب يواجهون انعدام المؤهلات المهنية والبطالة وآفاقا مستقبلية متقلبة. إن المخدرات والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية المرتبطة بالإيديولوجيات الراديكالية، والتطرف العنيف والإرهاب تجد أرضا خصبة في تلك المناطق.

من الجدير بالذكر أن مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة دق ناقوس الخطر في مناسبات عديدة في تقاريره الأخيرة لتنبيه المجتمع الدولي بشأن الضغوط المتزايدة التي تواجهها منطقة غرب أفريقيا.

وقد زادت هذه الظواهر إلى درجة أنها أصبحت تمثل عقبة رئيسية أمام حوكمة واستقرار الدول.

والاتجار بالمخدرات غير المشروعة يهدد التلاحم الوطني ويديم العنف والاقتصاد الخفي واقتصاد المافيا. والصلات التي أنشأتها شبكات الجرائم الدولية الرئيسية، وشبكات الاتجار بالأسلحة والإرهاب، فضلا عن شبكات غسل الأموال، هي تحديات حقيقية ينبغي أن يواجهها بلدنا.

وفي محاولة للتصدي لهذه التهديدات، اتخذ بلدي، بنن، منذ الثمانينات تدابير ملموسة عن طريق وضع إطار قانوني ومؤسسي من أجل ضمان الرقابة على المخدرات غير المشروعة. وصيغت القوانين والأنظمة العديدة، وتم أنشاء الهياكل الإدارية واللجان المشتركة بين الوزارات، بما في ذلك اللجنة المشتركة بين الوزارات لمكافحة تعاطي المخدرات والمؤثرات العقلية. وفي تموز/يوليه ٢٠٠٠، جرى وضع سياسة لمكافحة المخدرات، استنادا إلى الخطة الوطنية الرئيسية وخطة العمل الوطنية لتنفيذ الاستراتيجيات في إطار السياسات الوطنية.

وفي هذا السياق، فقد صدقت بنن على اتفاقيات الأمم المتحدة الثلاث – الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لسنة ١٩٦١ بصيغتها المعدلة ببروتوكول عام ١٩٧٢، واتفاقية المؤثرات العقلية لعام ١٩٧١، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية لعام ١٩٨٨. كما صدقت على اتفاقية مكافحة الفساد، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية لعام ١٩٨٨، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية. كما وقعت بنن على الإعلان السياسي وخطة العمل بشأن التعاون الدولي نحو استراتيجية متكاملة ومتوازنة لمكافحة مشكلة المخدرات العالمية لعام ٢٠٠٩.

ومع ذلك، تدرك بنن أنه لا يمكن لها أن تنجح في هذا الكفاح لوحدها. ولهذا السبب فأن بلدي يلتزم التزاما كاملا، وبالتعاون مع جيرانه، بجميع الجهود الإقليمية ودون الإقليمية الرامية إلى توفير استراتيجيات متكاملة لمجموعة بلداننا. وقد شاركت بنن في صياغة واعتماد الإعلان السياسي بشأن الوقاية من إدمان المخدرات والاتجار غير المشروع بالمخدرات والجريمة المنظمة في غرب أفريقيا، على نحو ما شجعت عليه الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والتزمت بخطة العمل الإقليمية للتصدي لتنامي مشكلة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والجريمة المنظمة وتعاطي المخدرات في غرب أفريقيا.

وفي هذا الصدد، يعرب بلدي عن الامتنان للدعم الذي قدمه المكتب إلى المنطقة في تنفيذ خطة العمل الإقليمية من خلال تقديم المساعدة التقنية إلى مبادرة سواحل غرب أفريقيا، بالاشتراك مع إدارة عمليات حفظ السلام، والإنتربول ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا. وبفضل تنفيذ هذا المشروع، تم تعزيز التعاون الإقليمي بين خدمات الكشف والقمع، كما أن الوحدات التي تكافح الجريمة عبر الوطنية جاهزة للعمل في كثير من البلدان. إن دعم المكتب في إنشاء شبكة السلطات المركزية والمدعين العامين في غرب أفريقيا يشكل جانبا حاسما من جوانب التعاون والمساعدة القانونية المتبادلة.

وتدعو بنن الأمم المتحدة، من خلال المكتب، إلى مواصلة دعم تنفيذ خطة العمل الإقليمية المنقحة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا من خلال المساعدة على تعبئة الموارد الملائمة والتي يمكن التنبؤ بها لدعم الجهود المبذولة. ويجب علينا أن نرحب بتنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل، التي تكتسي أهمية كبرى بالنظر إلى تطور الديناميات في المنطقة بسبب ارتباط الجريمة عبر الوطنية والحركات الدينية المتطرفة العنيفة.

وقد كشف التقييم النقدي لإدارة مشكلة المخدرات في بلدي عن أوجه القصور التي تستدعي تحسين الاستراتيجية لمكافحة هذه الآفة. وتعمل بنن على وضع وثيقة سياسة وطنية متكاملة جديدة لمكافحة المخدرات غير المشروعة، ومن شأن ذلك أن يساعد على وضع رؤية جديدة لمواصلة إدماج الأبعاد المتعلقة بالتعاون الإقليمي والدولي. وفي هذا الصدد، تعكف بنن على التماس المساعدة التقنية من شركائها، لأننا نريد أن نستفيد من تجارب البلدان الأخرى لنصقل استراتيجيتنا.

وفي الختام، أود أن أذكر بموقف بلدي المبدئي ضد عقوبة الإعدام بشكل عام وضد فرض عقوبة الإعدام على المسائل المرتبطة بالاتجار بالمخدرات بشكل خاص. إن استخدام عقوبة الإعدام يشكل انتهاكا لأحكام الفقرة ٢ من المادة ٦ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. ولذلك نشجع جميع الدول على أن تحدد في قوانينها الوضعية عقوبات بديلة لأولئك الذين تثبت إدانتهم بذلك الاتجار.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): وفقا لقرار الجمعية العامة ٣١٤/٥٨ المؤرخ ١ تموز/يوليه ٢٠٠٤، أعطي الكلمة الآن لسعادة رئيس الأساقفة برناريتو كليبوباس أوزا، السفير البابوي والمراقب الدائم عن الكرسي الرسولي.

الأسقف أوزا (الكرسي الرسولي) (تكلم بالإنكليزية): يرحب وفد بلدي بعقد هذه الدورة الاستثنائية بشأن مشكلة المخدرات العالمية، ويود أن يشكر جميع من اشتركوا في العملية التحضيرية التي أفضت إلى هذه الدورة الاستثنائية.

والكرسي الرسولي يرفض رفضا قاطعا استخدام المخدرات غير المشروعة وتقنين تعاطي المواد المخدرة. وقد أكد البابا فرانسيس، في كلمته إلى الدورة الحادية والثلاثين للمؤتمر الدولي المعني بإنفاذ قوانين مراقبة المخدرات، أن الحد من انتشار وتأثير إدمان المخدرات لن يتحقق بتحرير تعاطي المخدرات؛ وبدلا من ذلك، فمن الضروري مواجهة المشاكل الكامنة وراء استعمال هذه العقاقير من خلال تشجيع تحقيق قدر أكبر من العدالة، وتثقيف الشباب بشأن القيم التي تعزز بناء الحياة في المجتمع، ومرافقة من يعانون من صعوبات، ومنحهم الأمل في المستقبل. وبالنسبة للكرسي الرسولي، فإن محاولات إضفاء طابع شرعي على ما يسمى بالمخدرات الترفيهية، مهما كانت محدوديتها، ليست موضع شك من وجهة نظر تشريعية فحسب، بل أنها تخفق في تحقيق الأثر المنشود.

وبالإضافة إلى ذلك، أصر قداسة البابا فرانسيس على أن مكافحة المخدرات لا يمكن كسبها بواسطة المخدرات. فالمخدرات شر، ومع الشر لا يمكن أن يكون هناك استسلام ولا تسوية. وعندما نقول ”لا“ لكل نوع من أنواع تعاطي المخدرات، يجب علينا في الوقت ذاته أن نقول ”نعم“ للحياة، و ”نعم“ للحب، و ”نعم“ للآخرين و ”نعم“ للتعليم، و ”نعم“ لزيادة فرص العمل. وإذا قلنا ”نعم“ لجميع هذه الأمور، لن يكون هناك أي مجال للمخدرات غير المشروعة، أو لإساءة استعمال الكحول، أو للأشكال الأخرى من الإدمان.

لا يمكن للكرسي الرسولي التشديد بما فيه الكفاية على أهمية الأسرة بوصفها حجر الزاوية في جهود الوقاية والعلاج وإعادة التأهيل وإعادة الإدماج واستراتيجيات الصحة. فالأسرة تشكل أساس المجتمع. وعندما يدمن أحد أعضاء الأسرة، فإنها تعاني بأكملها. والعواقب الوخيمة لتعاطي المخدرات من قبل أفراد الأسرة تؤدي في كثير من الحالات إلى حدوث

اختلال في العلاقات في الأسر المعيشية وتوقع ضغوطا شديدة على الحياة الأسرية.

إن الأثر السلبي لتعاطي المخدرات غير المشروعة على الأسرة يمتد إلى المجتمع المحلي، ويؤدي في نهاية المطاف إلى زعزعة استقرار المجتمع المدني.

إن الأبحاث تدعم باستمرار الدور الرئيسي الذي تقوم به الأسرة في مجال مكافحة تعاطي المخدرات، كما أنها تؤكد بأن تعلم المبادئ الأساسية للتفاعل الاجتماعي يتم في المنزل. إن الأطفال الذين لديهم أسر ترعاهم، يتلقون عموما التعليم اللازم لمساعدتهم على قول ”لا“ للمخدرات غير المشروعة. والويلات المرتبطة بإنتاج المخدرات والاتجار غير المشروع بها، قائم على طلب الأفراد المدمنين. لذلك، يعد تثقيف أبنائنا وشبابنا بمضار تعاطي المخدرات أحد العناصر الهامة في مجال مكافحة المخدرات على جانب الطلب. وحتى داخل الأسر التي لديها علاقات قوية في المجتمعات المحلية التي تعيش في وئام وسلام، يقع بعض الأفراد للأسف ضحايا لتعاطي المخدرات. وهم أيضا، بحاجة إلى دعم ورعاية أسرهم ومجتمعهم المحلي.

ولا تتساوى كل الجرائم المتعلقة بالمخدرات غير المشروعة من حيث درجة خطورتها. حيث يجب معاملة مهربي المخدرات الدوليين، ومروجي ومتعاطي المخدرات على الصعيد المحلي معاملة مختلفة، وفقا لمبدأ التناسب. ويمكن أن تتعارض الاستجابات غير المتناسبة مع روح العدالة، ولن تساعد على إعادة تأهيل أولئك الذين أصبحوا مدمنين على المخدرات غير المشروعة.

إن مشكلة المخدرات والشرور المرتبطة بها، تتجاوز الحدود وتؤثر على المواطنين في جميع أنحاء العالم. وبالتالي، تتطلب تعاونا دوليا لوضع استراتيجية متكاملة ومتوازنة من أجل مواجهتها. ويفرض أبسط فهم لكرامة الإنسان على المجتمع الدولي، وخاصة من خلال معايير وآليات القانون الدولي، القيام بكل ما هو ممكن لحماية جميع المواطنين في العالم من آفة المخدرات غير المشروعة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): وفقا لقرار الجمعية العامة ٧٨/٦٢ المؤرخ ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، أعطي الكلمة الآن للمراقب عن مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

السيد الزهراني (مجلس التعاون لدول الخليج العربية): يسرني أن ألقي هذا البيان باسم مجلس التعاون لدول الخليج العربية، واسمحوا لي أن أبدأ بتهنئتكم السادة أعضاء مجلس الرئاسة على الجهود التي بذلتموها الإعداد الوثيقة الختامية (القرار دإ-١/٣٠، المرفق)، مؤكدين تعاون دول المجلس التام معكم، ومتمنين لدورتكم هذه تحقيق نتائج إيجابية في إطار مسؤوليتنا المشتركة بشأن مشكلة المخدرات العالمية، كما تثمن دول المجلس الدور الذي تقوم به الأمم المتحدة ممثلة بمكتبها المعني بالمخدرات والجريمة في فيينا وفروعه الإقليمية في مجال مكافحة ومراقبة المخدرات، من خلال البرامج التدريبية وحلقات العمل وبناء القدرات والمساعدة التقنية.

وتتطلع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية إلى استعراض الإعلان السياسي وخطة العمل لعام ٢٠٠٩ بشأن التعاون الدولي صوب وضع استراتيجية متكاملة ومتوازنة لمواجهة مشكلة المخدرات العالمية، مؤكدين في هذا السياق استمرارنا في تطبيق الخطة العشرية (٢٠٠٩-٢٠١٩) التي أقرها الإعلان السياسي، كما نشير إلى مواصلة الالتزام بالاتفاقيات الدولية الثلاث لمراقبة المخدرات، والصكوك الدولية ذات الصِّلة بالتوازي مع المبادئ الدولية لحقوق الإنسان، والتأكيد على اعتبار لجنة المخدرات في الأمم المتحدة الهيئة المتخصصة في وضع السياسات والبرامج وتطوير الاستراتيجيات والتدابير ذات الصِّلة بمكافحة مشكلة المخدرات، بما في ذلك خفض العرض والطلب والتعاون الدولي.

إن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية كانت ولا تزال سباقة في مجال الوقاية من المخدرات ومكافحتها، ووضعت مكافحة المخدرات في صميم الاستراتيجية الشاملة لتحقيق الأمن والرفاه الاجتماعيين والاقتصاديين القائمين على السياسات والبرامج الوقائية لتحصين المجتمع بكافة أطيافه ومجتمعات الشباب والطلاب بشكل خاص، وذلك من خلال إقامة الندوات والملتقيات التثقيفية عن طريق وسائل الإعلام المختلفة، بما فيها وسائل التواصل الاجتماعي للتحذير من الوقوع في براثن هذه الآفة.

وفي هذا الصدد، تولي دول المجلس اهتماما بالغا كبقية دول العالم بالتركيز على معالجة خفض الطلب غير المشروع على المخدرات والمؤثرات العقلية، وذلك على أسس علمية سليمة ومدروسة مع ضرورة العمل على تقييم نتائجها من خلال جمع وتحليل المعلومات، مع الاستفادة من الخبرات الدولية في هذا المجال.

لقد زادت نسبة تعاطي المواد المخدرة خلال السنوات القليلة الماضية لأسباب عدة أهمها زيادة زراعة المخدرات وزيادة الاتجار فيها مما يتحتم على دول العالم معه، العمل معا لمواجهة ذلك، وتعمل دول المجلس بالشراكة مع المنظمات الدولية المعنية على وضع استراتيجيات وطنية تحقق التوازن بين جهود خفض الطلب على المخدرات، وجهود خفض المعروض منها دون إهمال للجانب الوقائي وعلاج وتأهيل المتعاطين تمهيدا لإدماجهم في المجتمع.

إن دول المجلس تبذل جهودا حثيثة في خفض المعروض من المخدرات من خلال العمل على استتباب الأمن في أراضيها ومكافحة جرائم المخدرات والمؤثرات العقلية، بالإضافة إلى تعقب مرتكبيها وضبطهم ومراقبة المنافذ البرية والبحرية والجوية كافة وتحديد مصادر المخدرات وطرق ووسائل ترويجها.

كما نؤكد في هذا الصدد، تزايد تشابك صلات الأنشطة الإجرامية المتعلقة بالمخدرات مع جرائم أخرى عابرة للحدود، مثل غسل الأموال والفساد والإرهاب، مما يتطلب تنسيق الجهود الدولية لمكافحتها بشكل متكامل، ولذلك، تعتبر دول المجلس الاتجار غير المشروع بالمخدرات، جريمة بالغة الخطورة وفقا لمبدأ تناسب العقوبة الذي أشارت إليه اتفاقية مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات لعام ١٩٨٨، مما يستدعي مواجهتها بإجراءات وقائية صارمة، الأمر الذي يستدعي تطبيق أقصى عقوبة ممكنة.

إن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية لم تألُ جهدا لتعزيز التعاون الثنائي والدولي في التصدي لجرائم الاتجار بالمخدرات والآثار المترتبة عنها، ومن أهم إنجازاتها في هذا الصدد إنشاء مركز المعلومات الجنائية لمكافحة المخدرات لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، الذي اتخذ الدوحة مقرا له، ومن أهم مهامه التنسيق الأمني بين الدول الأعضاء من خلال جمع وتبادل وتحليل المعلومات وتعزيز القدرات بين الدول الأعضاء، والتنسيق مع الجهات والمنظمات الدولية المختصة في مجال مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية، كما أقر المجلس التشريع النموذجي الموحد لمكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية، بالإضافة إلى إقرار خطة التدريب المشتركة للمعنيين في مجال مكافحة المخدرات.

ويؤسفنا وجود توجه لإباحة المخدرات لأغراض الترفيه على أساس الحرية الشخصية في الوقت الذي يبذل فيه المجتمع الدولي جهودا لمكافحة هذه الآفة، وتحذر دول المجلس من عواقب هذا التوجه وآثاره السلبية على الفرد والأسرة والمجتمع الذي يشكك في مصداقية التعهدات بتنفيذ الاتفاقيات الدولية الثلاث لمكافحة المخدرات، والجهود الإقليمية والدولية المبذولة للتصدي لهذه المشكلة.

وفي هذا الشأن، تؤكد دول المجلس بأنه لكل دولة الحق في سن التشريعات المناسبة لها وفق نُظمها القضائية والقانونية،

وإن المطالبات المتكررة بإلغاء عقوبة الإعدام في الجرائم ذات الصِّلة بالمخدرات ليست إلا تشجيعا صريحا لشبكات تهريب المخدرات لمواصلة جرائمها للكسب المادي غير المشروع، وبهذا فإن عقوبة الإعدام رادعة وتتناسب مع خطورة الجريمة والأضرار الناتجة عنها، وتؤكد دول المجلس ضرورة مراعاة مبدأ المسؤولية المشتركة عند التصدي لمشكلة المخدرات العالمية.

في الختام، لا يسعنا إلا التعبير عن تقديرنا للدور الفعّال الذي يقوم به مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ولجنة المخدرات وهيئاتها الفرعية والإقليمية، والهيئة الدولية لمراقبة المخدرات بوصفها أجهزة الأمم المتحدة المعنية بمكافحة المخدرات، وندعو إلى تعزيز دورها وقدراتها.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): وفقا للقرار ٢/٤٨ المؤرخ ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣، أعطي الكلمة الآن للمراقب عن منظمة التعاون الاقتصادي.

السيد سبزواري (منظمة التعاون الاقتصادي) (تكلم بالإنكليزية): إنه لشرف عظيم لي أن أمثل منظمة التعاون الاقتصادي في الدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن مشكلة المخدرات العالمية.

لقد أعطت الوثيقة الختامية لهذه الدورة الاستثنائية الهامة (القرار دإ-١/٣٠، المرفق) دورا للأنشطة الإقليمية في تنفيذ توصياتها التشغيلية بشأن التصدي لخطر المخدرات العالمية، الذي يكتسي أهمية كبرى لمنطقة منظمة التعاون الاقتصادي، وهي واحدة من أكثر المناطق تضررا من المخدرات في العالم ليس في مجالات الطلب على المخدرات وعرضها فحسب، وإنما أيضا في مجال نقلها العابر والاتجار بها.

إن منظمة التعاون الاقتصادي منظمة إقليمية حكومية وفرت، في العقود الثلاثة الماضية، منبرا إقليميا لتعزيز النمو الاقتصادي والرخاء والرفاه في ١٠ من دولها الأعضاء وشعوبها. وتشكل منظمة التعاون الاقتصادي بمساحتها البالغة ٨ ملايين كيلومتر مربع وبسكانها البالغ عددهم ٤٥٠ مليون نسمة، إقليما يجاور الصين وأوروبا وروسيا والخليج الفارسي. لقد وضعت منظمة التعاون الاقتصادي طائفة واسعة من أطر التعاون الإقليمي في مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية التي يتوقف نجاحها على وجود بيئة مواتية على الصعيدين الوطني والإقليمي تدفع إلى النجاح.

وتظل مشكلة المخدرات العالمية تهدد السلامة الإقليمية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في بعض أجزاء منطقة منظمة التعاون الاقتصادي. ولذلك أولت الدول الأعضاء في المنظمة الاهتمام الواجب للحاجة إلى التصدي للتحديات المرتبطة بمشكلة المخدرات، مع سعيها بصورة جماعية إلى تعزيز التنمية الاقتصادية.

لقد أسهب الأمين العام للمنظمة ببلاغة، في بيانه في الدورة التاسعة والخمسين للجنة المخدرات، في الكيفية التي ننظر بها في أمانة منظمة التعاون الاقتصادي إلى السنوات القادمة بعد هذه الدورة. وأحيط الدورة الاستثنائية علما بأن المنظمة قد وضعت بالفعل أطرا وشراكات وتواصلا داخل المنطقة ومع المجتمع الدولي، تمشيا مع أهداف الإعلان السياسي وخطة العمل بشأن التعاون الدولي نحو استراتيجية متكاملة ومتوازنة لمكافحة مشكلة المخدرات العالمية. وتدعم تلك المبادرات كذلك تنفيذ التوصيات التشغيلية للوثيقة الختامية لهذه الدورة في منطقتنا، بما في ذلك في مجالي خفض العرض وإنفاذ القانون، فضلا عن التنمية البديلة.

وقد تم مؤخرا تنفيذ مشروع في مجال مكافحة الاتجار يموله الاتحاد الأوروبي بالتعاون مع وكالات مثل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والإنتربول ومنظمة الجمارك العالمية، حيث أديرت برامج بناء قدرات ومساعدات تقنية في مختلف قطاعات المنطقة وزواياها. كما اعتمدت الدول الأعضاء في المنظمة تدابير جماعية في مجالي إنفاذ القانون وخفض العرض والطلب. إن منظمة التعاون الاقتصادي بصدد إنشاء منظمة

للشرطة، نطلق عليها ECOPOL، علاوة على مركز إقليمي للتعاون في مجال مكافحة الفساد. وعلاوة على ذلك، فإن المدعين العامين في الدول الأعضاء في المنظمة عكفوا مؤخرا، في مساع جماعية، على إنشاء أطر إقليمية للتعاون في مجال المساعدات القضائية والقانونية. وقد تم كذلك إنشاء بعض المنتديات الإقليمية لتبادل البيانات المتعلقة بالمخدرات وتحليلها.

وتقوم منظمة التعاون الاقتصادي حاليا بوضع وثيقتها للرؤية العشرية لمعالجة الحقائق والاحتياجات الاجتماعية – الاقتصادية الإقليمية بما يتماشى مع جدول الأعمال العالمي، بما في ذلك خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وأهداف التنمية المستدامة بصفة خاصة. كما يمكن لمنظمة التعاون الاقتصادي استخدام الفرص الناشئة عن تنفيذ نتائج هذه الدورة الاستثنائية في دعم دولها الأعضاء لتحقيق رؤية المنظمة للسنوات العشر.

وتوفر التزامات المجتمع الدولي في هذه الدورة الاستثنائية بتعزيز التعاون الدولي على أساس مبدأ المسؤولية العامة والمشتركة، فرصا لشراكات محتملة مع المنظمة من أجل التصدي بفعالية أكثر لمشكلة المخدرات في منطقتنا. ويحدونا الأمل في أن يواصل المجتمع الدولي، ولا سيما الأمم المتحدة، الاعتراف بجدوى المنظمة وباحتياجاتها ومتطلباتها في هذا الصدد، فضلا عن ضرورة مواصلة انخراط المنظمة في سياسات مخدرات عالمية وتدابير موجهة نحو التنمية، طالما أن المنظمة منبر قائم بالفعل حيث يمكن ترجمة الالتزامات العالمية إلى تدابير إقليمية وإنجازات في الجزء الذي تحتله من العالم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقا للقرار ١/٥١، المؤرخ ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦، أعطي الكلمة الآن للمراقب عن المنظمة الدولية للشرطة الجنائية.

السيد رو (المنظمة الدولية للشرطة الجنائية) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الرئيس على إعطاء المنظمة الدولية للشرطة الجنائية، المراقب لدى الأمم المتحدة، فرصة الكلام في هذه الدورة التي تعد معلما هاما في مكافحة مشكلة المخدرات العالمية. توفر الدورة الاستثنائية بشأن مشكلة المخدرات العالمية، فرصة مثالية لإعادة النظر في الخصائص والتحديات التي تطرحها هذه المشكلة العالمية.

وترحب الإنتربول تماما بالملاحظات الاستهلالية التي أدلى بها كل من رئيس الجمعية العامة ووكيل الأمين العام ورئيس مجلس الدورة الاستثنائية والعديد من الدول الأعضاء التي أشارت إلى العلاقة بين المخدرات والجريمة المنظمة والفساد، فضلا عن صلتها بالاتجار بالبشر والإرهاب. ويجب أن يتم بناء القدرات وتقديم المساعدة التنفيذية لإنفاذ القانون من أجل التصدي الفعال لمشكلة المخدرات العالمية بشكل استراتيجي وعالمي، بالجمع بين إنفاذ الخطوط الأمامية وجمع المعلومات الاستخبارية. ويصبح من الأهمية بمكان، لهذه الأغراض، أن تعمل جميع الجهات الفاعلة بجدية في عملية تعاونية.

ويمكن للمنظمة الدولية للشرطة الجنائية، بوصفها المنظمة العالمية الوحيدة للشرطة، أن تيسر التعاون الدولي في مجال إنفاذ القانون بثلاثة أوجه. أولا، توفر الإنتربول أدوات اتصال وقواعد بيانات فريدة لتمكين الاتصالات وتقاسم المعلومات فيما يتعلق بالاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة عبر الوطنية في الوقت الحقيقي. وثانيا، يمكن أن توفر الإنتربول التدريب والخبرة اللازمين لبناء تلك القدرات التشغيلية. ويمكن أن توفر الإنتربول تدريبا ميدانيا وبالاتصال الحاسوبي المباشر على السواء لإنفاذ القانون بغية كفالة استخدام أكثر فعالية لأدواتنا وخدماتنا. ثالثا، يمكن أيضا للإنتربول أن تحدد تقنيات الاتجار الجديدة والاتجاهات الناشئة والصلات الإجرامية من خلال تحليل الجريمة.

وإذ يجد إنفاذ القانون في جميع أنحاء العالم نفسه الآن يتعامل مع جرائم عابرة للحدود الوطنية أكثر تعقيداً بالإضافة إلى الاتجار التقليدي بالمخدرات، فإن الموارد التي

كانت مكرسة لمكافحة الاتجار بالمخدرات توزعت الآن لتشمل مجالات أخرى. ويمكن أن تساعد الإنتربول البلدان في تحقيق الحد الأقصى من استخدام الموارد التي في حوزتها وتوجهها للحصول على أفضل النتائج بتوفير الدعم العملياتي والتحقيقي. وتُوفَّر قدرات الإنتربول الشرطية على المستويات المحلية والإقليمية والعالمية في سياق العمليات المتعلقة بالاتجار بالمخدرات والتحقيقات بشأنها. وفي حال طلب المساعدة، فإن الإنتربول توفر الدعم في الوقت الحقيقي، على مدار الساعة وفي كل أيام الأسبوع، وتنشر خبراء إلى البلدان الأعضاء التي تطلب المساعدة. وبوصفها منظمة تهدف إلى تمكين اتصالات آمنة في إنفاذ القانون عبر دولها الأعضاء البالغ عددها ١٩٠ بلدا، فإن تقاسم المعلومات في صميم عمل الإنتربول عن طريق هيكلها المميز بمقر رئاستها في ليون بفرنسا ومكتبيها الكبيرين في سنغافورة وبوينس آيرس، أو مكاتبنا الإقليمية السبعة، أو حتى المكتب الذي يوجد على الجهة المقابلة لأمانة الأمم المتحدة من الشارع.

وتفخر المنظمة الدولية للشرطة الجنائية، التي أنشئت من أجل إيصال الدعم وتقديمه، بأن تكون شريكا نشطا في إجراءات الدورة الاستثنائية الحالية وتلتزم التزاما قويا بزيادة الإسهام في الجهود الكبيرة للدورة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): وفقا لقرار الجمعية العامة ٥٠/٥٩ المؤرخ ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، أعطي الكلمة الآن للمراقب عن منظمة معاهدة الأمن الجماعي.

السيد زانكولييف (منظمة معاهدة الأمن الجماعي) (تكلم بالروسية): أحيي الجمعية باسم منظمة معاهدة الأمن الجماعي. وأود أن أعرب عن شكري على دعوتي إلى هذا المنتدى الهام والمنظم تنظيما جيدا.

منذ أن اجتماع الجمعية العامة لمناقشة المخدرات في عام ١٩٩٨، لم يطرأ أي تغير يذكر نحو الأفضل على حالة الاتجار بالمخدرات. وللأسف، فإن الدول المتضررة والمنظمات الدولية قلما استطاعت أن تتعاون تعاونا فعالا في التصدي لمشكلة المخدرات.

ونرى أن المشاكل الرئيسية التي تؤثر على فعالية مكافحة مشكلة المخدرات العالمية تشمل ما يلي: كانت الهيئات المختصة تتوفر على أدوات تكنولوجية حديثة محدودة لكشف تهريب المخدرات. وعلاوة على ذلك، فإن آلية القوانين الوطنية لمكافحة المخدرات غير مثمرة. وبالإضافة إلى ذلك، لم يكن هناك ما يكفي من التعاون فيما بين الإدارات داخل فرادى الدول. والإجراءات التي اتخذتها الهيئات الدولية لم تكن مترابطة. وطيلة أكثر من ٢٠ عاما، كانت المخدرات القادمة من أفغانستان إحدى المشاكل الرئيسية التي تواجهها منظمة معاهدة الأمن الجماعي. وعلى الرغم من انخفاض إنتاج المخدرات في أفغانستان في عام ٢٠١٥، فإن كمية المخدرات التي تتدفق على أقاليم دولنا الأعضاء لم تنخفض. والمشكلة الأخرى هي ازدياد الاتجار غير المشروع بما يسمى بالعقاقير المخدرة المحورة. واليوم، فإن تداول هذه المواد يشبه الاتجار بالهيروين.

ولذلك، فإننا نحاول التركيز على وضع واتخاذ التدابير الشاملة لمكافحة المخدرات في إطار المنظمة. وتعمل الجمعية البرلمانية لدينا على مواءمة تشريعات الدول الأعضاء في مكافحة الاتجار بالمخدرات. وقد وضع مجلس الأمن الجماعي لمنظمة معاهدة الأمن الجماعي استراتيجية لمكافحة المخدرات للدول الأعضاء للفترة الممتدة حتى عام ٢٠٢٠. وطيلة أكثر من ١٠ سنوات، كان لدينا مجلس تنسيقي للسلطات المختصة من أجل مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات. وفي إطار ذلك المجلس، لدينا أفرقة عاملة من أجل تبادل المعلومات وتوفير التدريب لكفالة التعاون فيما بين الإدارات في مجال الوقاية. كما أنشأنا أفرقة علمية واستشارية. وبالإضافة إلى ذلك، نحن بصدد وضع قاعدة للبيانات المشتركة في إطار مجلس التنسيق. ونقدم كل سنة تحليلا لحالة المخدرات في دولنا الأعضاء.

ونواصل العمل على إعداد مشروع لمكافحة المخدرات يسمى ”القناة“، نستحدث من خلاله طرائق حسابية وأنشطة جديدة لمكافحة المخدرات من أجل منع الاتجار بها. ولدينا قوة جماعية للرد السريع في منظمة معاهدة الأمن الجماعي، بما في ذلك وحدات خاصة من روسيا وطاجيكستان وقيرغيزستان، لمكافحة المخدرات. وفي الفترة من ٢٦ آب/أغسطس إلى ٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ في طاجيكستان، قمنا، تحت إشراف المجلس التنسيقي ووكالة مراقبة المخدرات التابعة لرئيس طاجيكستان والهيئة الاتحادية لمراقبة المخدرات في الاتحاد الروسي، بتدريب من مرحلتين لمكافحة المخدرات تسمى ”غروم-٢٠١٥“. وجرت المرحلة الثانية من ذلك التدريب في طاجيكستان على الحدود الطاجيكية – الأفغانية. وكانت لدينا أربع وحدات مختلطة من قوة الرد السريع، وقام مركزان من مراكز المراقبة بتفتيش عمليات النقل على الطرق الرئيسية التي عادة ما يستخدمها المتجرون بالمخدرات وحاملوها. وتلقينا الدعم بالطائرات العمودية والطائرات المسيرة من دون طيار من وزارة الدفاع في روسيا. كما قدم حرس الحدود الطاجيكية مساعدة لا تقدر بثمن.

وفي عام ٢٠١٥، قمنا بعمليتين، نُظِّمَتا من المقر، في أوش، بقيرغيزستان، وفي فلاديفوستوك، بروسيا. وخلال العملية الأولى منهما، واجهنا صعوبة أحوال الطقس وكنا نحلق بعلو ٥٠٠ ٤ متر فوق مستوى سطح البحر على طول الحدود بين قيرغيزستان وطاجيكستان، أثناء قيامنا بدوريات في طرق التهريب. وكان لدينا مراقبون من أفغانستان، وإيران، والصين، وتايلند، والهند، والإنتربول، والمجموعة الأوروبية الآسيوية المعنية بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وخدمات قوات الحدود المعنية بالتنسيق، وأعضاء رابطة الدول المستقلة. وخلال تلك العملية، تمكنا من حجز ما يقرب من ٣٥ طنا من المخدرات والمؤثرات العقلية، و ٦٧٢ من الأسلحة النارية، و ٠٠٠ ١١ وحدة من الذخيرة. وأبلغنا بكل هذا الوكالات المتخصصة للأمم المتحدة.

وفي هذه السنة، نعتزم القيام بالمزيد من العمليات الواسعة النطاق لمكافحة الاتجار بالمخدرات، ونحن نتطلع إلى مشاركة الشركاء الذين ليسوا أعضاء في منظمة معاهدة الأمن الجماعي حاليا. وفي المستقبل ننوي العمل على ما يلي: الحيلولة دون وقوع السلائف في أيدي القائمين على صناعة المخدرات الإجرامية، وإنشاء آلية للتعجيل بفرض السيطرة على المؤثرات النفسانية الجديدة، وتعزيز العلاقة بين هيئات إنفاذ القانون والقوات المسلحة، ومنع المتجرين بالمخدرات من استخدام تكنولوجيا المعلومات الحديثة، وتحسين تنظيم الجهود الرامية إلى الحد من الطلب على المخدرات، وإقامة الشراكات مع خدمات العلاج من المخدرات والمنظمات الاجتماعية للحد من الطلب، وتعزيز التعاون الدولي على وجه العموم.

وندعو جميع الدول والمنظمات الدولية المهتمة إلى العمل معا بشكل وثيق في هذا المجال. ونتمنى للجمعية العامة كل النجاح في هذه الدورة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): وفقا لقرار الجمعية العامة ٢٥٣ (ثالثا) المؤرخ ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٤٨، أعطي الكلمة الآن للمراقب عن منظمة الدول الأمريكية.

السيد كونكي (منظمة الدول الأمريكية) (تكلم بالإسبانية): تعتبر الأمانة العامة لمنظمة الدول الأمريكية الدورة الاستثنائية الثلاثين للجمعية العامة فرصة لتقييم المسار الذي يتبعه المجتمع الدولي ومنظمة الدول الأمريكية والمنطقة فيما يتعلق بمشكلة المخدرات العالمية. ومن ذلك التقييم ينبثق اعتباران على الأقل: الدور القيادي الذي ي تضطلع به المنطقة، ممثلة بالدول الأعضاء في منظمة الدول الأمريكية، والفرصة التي تتيحها هذه المناقشة.

وكما هو معروف، فإن منظمة الدول الأمريكية، في ختام مؤتمر القمة السادس للأمريكتين، المعقود في كارتاخينا دي إنديا‌س في ١٥ نيسان/أبريل ٢٠١٢، تلقت ولاية صريحة من

رؤساء الدول والحكومات في الأمريكتين لتحليل نتائج سياسة المخدرات الراهنة واستكشاف نهج جديدة. وقد استُنتِج أن الأمر لا يتعلق بمشكلة واحدة ولكن بمشاكل متعددة تؤثر على بلدان المنطقة بأشكال متنوعة وعلى مستويات مختلفة من حيث الشدة، نظرا لتنوع الحقائق والظروف والقدرات والأطر المؤسسية الموجودة في كل بلد على حدة.

بالتالي، فإن الأمانة العامة لمنظمة الدول الأمريكية تعتقد أن اتباع نهج شامل وحيد ينطبق على جميع الحالات ليس مجديا ولا فعالا. على العكس، فإن المطلوب هو درجة معينة من المرونة التي يمكن أن تتكيف مع التنوع الذي تؤثر به المسألة على كل بلد.

لقد مثل تقرير منظمة الدول الأمريكية لعام ٢٠١٣ بشأن مشكلة المخدرات في الأمريكتين نقطة تحول في النقاش الإقليمي وأثر أيضا على المناقشة على الصعيد العالمي. وأعقبه اتخاذ ممثلي الدول الأعضاء على أرفع المستويات السياسية لمنظمة الدول الأمريكية لمجموعة من المواقف التي أسفرت عن تقديم الخطوط العامة لعناصر نهج شامل ومتوازن ومتعدد الأبعاد للتصدي لمشكلة المخدرات. وجرى إيلاء الأولوية للفرد وليس المواد. وأتاح التجريم مجالا للوقاية والعلاج وإعادة تأهيل الفرد.

وستواصل منظمة الدول الأمريكية العمل بشأن سياسات المخدرات بروح منفتحة وبناءة مع التفكير النقدي الذي ما فتئت تعمل في إطاره حتى الآن. من شأن هذا تزويد جميع محافل البلدان الأمريكية المتاحة بما تحتاجه لإحراز تقدم في المناقشة، لتبادل المعارف والخبرات، والتعلم من المبادرات المنفذة، وبالاستناد إلى الأدلة، تحديد ما يعمل منها بفعالية وكفاءة في معالجة مختلف جوانب المشكلة في بلدان المنطقة.

وبتلك الروح توفر منظمة الدول الأمريكية لمجتمع الأمم، التي تجتمع في الدورة الاستثنائية للجمعية العامة، الخبرة التي اكتسبتها والتقدم الذي أحرزته. وسيوافي وفدي الأمانة العامة بوثيقة مرجعية بشأن مشكلة المخدرات في الأمريكتين نأمل أن تكون بمثابة عنصر من عناصر العمل في المستقبل وأساس للتفكير ومصدر من مصادر ما يمكن اتخاذه من مبادرات.

وفي اعتقادنا أنه على الرغم من أن الدورة الاستثنائية لعام ٢٠١٦ تمثل لحظة هامة في معالجة مشكلة المخدرات العالمية، فمن واجبنا أن نواصل السعي إلى اتخاذ المبادرات التي تضع الناس ورفاههم في صلب النقاش. نحن نعمل باستمرار على تعزيز منظور حقوق الإنسان والرؤية التي مفادها أنه ما من سياسة متعلقة بالمخدرات يمكن أن تكون متوافقة مع انتهاك حقوق الأشخاص، أولا وقبل كل شيء، الحق في الحياة، ولكن أيضا وعلى وجه الخصوص، حقوق الإنسان للنساء والأطفال والفئات الضعيفة التي يجب أن تظل موضع اهتمامنا وجهودنا المستمرين.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقا لقرار الجمعية العامة ١٨١/٧٠ المؤرخ ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، أعطي الكلمة الآن لممثلة المجتمع المدني، الرابطة الكينية لدور الرعاية والرعاية المخففة للألم.

السيدة علي (الرابطة الكينية لدور الرعاية والرعاية المخففة للألم) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أشاطركم قصة أخي، وهي قصة شائعة في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل. في عام ١٩٩١، جرى تشخيص إصابة أخي، هارون، بسرطان الدم، وكان عمره ٣١ سنة. كان آخر أسبوعين في حياته مروعين. أطفاله الثلاثة يتذكرون أن، بابا، كان يتألم دائما. وبوصفي طبيبة شابة، شعرت بالعجز عن تخفيف آلامه. كانت حقن البيثيدين هي المادة شبه الأفيونية الوحيدة المتاحة في ذلك الحين في كينيا، لكن طبيبه رفض استخدامها. ظل الألم الشديد يعتصر أخي الحبيب هارون. أمسكت بيده عندما توفي، لكن الغضب والشعور بالذنب ظلا يلاحقاني طويلا.

لماذا حرم أخي، شأنه شأن ملايين غيره، من الحصول على ما يكفي من عقاقير تخفيف الألم؟ والسبب هو أن المواد

اللازمة لعلاج آلامه، التي تقر منظمة الصحة العالمية بأنها أدوية أساسية، تخضع أيضا للمراقبة بموجب لجنة الأمم المتحدة للمخدرات. المورفين، على سبيل المثال، هو العلاج المعياري لعلاج الآلام الحادة وهو مدرج في قائمة الأدوية الأساسية لمنظمة الصحة العالمية في إطار الحق العالمي في الصحة. وفي إطار الحق العالمي في الصحة، يجب دائما أن يتسنى الحصول على الأدوية الأساسية وأن تكون متوفرة وميسورة التكلفة. ومع ذلك، فإن تقديرات الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات تفيد بأن ٨٥ في المائة من سكان العالم لا تتوفر لها إمكانية الحصول على أدوية الألم. إن الجهود الرامية إلى إيجاد عالم خال من المخدرات أسفرت عن اختلال عميق في السياسات وعن ضرر جسيم، مما يترك ملايين عديدة يعانون من الألم أو الاضطرابات الناشئة عن تعاطي المواد المخدرة بدون الأدوية التي يحتاجونها.

وبصفتنا ممثلي المجتمع المدني، فإننا ندعو إلى اتباع نهج مختلف. يقر الموقف الموحد للاتحاد الأفريقي بأن مشكلة المخدرات العالمية تتطلب نهجا متكاملا إزاء خفض عرض المخدرات والطلب عليها واستراتيجيات الحد من الأضرار، فضلا عن ضمان توافر المواد الخاضعة للمراقبة للاستعمال الطبي والعلمي. ويدعو إلى زيادة الدعم لضمان توفير المواد الأفيونية والأدوية الأخرى الضرورية والخاضعة للمراقبة للرعاية المخففة للألم وتسكين الآلام. ولا بد من أن تتعاون الحكومات وأجهزة إنفاذ قوانين المخدرات والقطاعات الصحية لكفالة تلك الرؤية وإعادة تخصيص الموارد للرعاية المخففة للألم وإدمان المخدرات، والسعي إلى إيجاد حلول بديلة للمخالفات البسيطة.

لقد قطعت كينيا شوطا طويلا منذ وفاة أخي المؤلمة. يقر الآن الميثاق الوطني لحقوق المرضى في كينيا بالرعاية المخففة للألم وتسكين الألم باعتبارهما من حقوق الإنسان. وقامت وزارة الصحة في كينيا بشراء ٥٠ كيلوغراما من المورفين لتوزيعها على دور الرعاية والمستشفيات العامة هذا العام. يمثل هذا نحو ١٠ في المائة فقط مما هو مطلوب في كينيا. ورغم ذلك، فإن الغالبية العظمى من البلدان في العالم، ومن بينها كينيا، لا تزال تواجه عوائق، بما في ذلك الافتقار إلى المعارف والمهارات لدى مقدمي الرعاية الصحية، والمواقف، والقوانين العقابية، ونقص الوعي العام، والفقر.

وإذ يعلمون بأن مرضهم قد لا يمكن علاجه، يعاني المرضى من آلام نفسية وبدنية، وهو ما ينتهك جوهر إنسانيتهم. يجب ألا ننتظر حتى نتضرر أنفسنا، أو أحباؤنا مثل أخي. نحن في هذه القاعة، هذا الأسبوع، لدينا الإرادة والتعاطف والخبرات لضمان إحراز التقدم نحو حصول الجميع على مسكنات الألم. علينا جميعا واجب لإنهاء المعاناة غير الضرورية، وينبغي لنا أن نبدأ اليوم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقا لقرار الجمعية العام ١٨١/٧٠ المؤرخ ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، أعطي الكلمة الآن لممثل المجتمع المدني منظمة حملة التضامن والتنمية النرويجية.

السيد إندال (منظمة حملة التضامن والتنمية) (تكلم بالإنكليزية): لقد اخترت أربعة كلمات رئيسية لبياني الموجز اليوم. الكلمات الأربعة هي: العمل، التنمية، التعبئة، والوقاية.

إن اتخاذ الإجراءات الآن يشكل تحديا لنا جميعا – الدول الأعضاء ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية على السواء. علينا جميعا أن نستخدم السنوات القادمة حتى عام ٢٠١٩ من أجل اتخاذ إجراءات على الصعيدين الوطني والمحلي وتنفيذ السياسات العامة. الأمر بسيط. الوثيقة الختامية (القرار دإ-١/٣٠، المرفق) توفر استراتيجية ممتازة لسياسة شاملة ومتوازنة وفعالة للحد من كل من تعاطي المخدرات وما يتصل به من ضرر. تحتوي الوثيقة على قائمة طويلة من التدخلات الفعالة التي من شأنها أن تقلل الأضرار المرتبطة بالمخدرات – إذا ما جرى تحويل هذه الكلمات إلى أفعال. يزعم البعض أنه جرى تجربة كل شيء ولا شيء ينجح. لا يمكن للمرء أن يكون مخطئا

أكثر من ذلك. حقيقة الأمر هي أننا نعرف الكثير عن الإجراءات الناجعة. المشكلة بالأحرى هي أن الكثير من البلدان قد أخفق في استخدام كثير من خيارات السياسات الأكثر فعالية.

إن استخدام السنوات الثلاث القادمة في كفاح مستمر بشأن الكلمات لن يحدث فرقا كبيرا بالنسبة لأولئك الذين يعانون. لكن ثلاث سنوات من التدخلات القائمة على الأدلة سوف تحدث فرقا كبيرا. لذلك، فإننا نناشد جميع الوفود الوطنية العودة إلى أوطانها، وانتقاء بضعة – أو أفضل – التدخلات التي يمكن أن تسهم إلى حد كبير في الوقاية والعلاج ثم تنفيذها بقوة.

وفيما يتعلق بالوقاية، فإن المعايير الدولية للوقاية من تعاطي المخدِّرات لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة توفر طائفة واسعة من التدخلات القائمة على الأدلة في مجال الوقاية الأولية. لا يمكن تكرار هذه الكلمة بما يكفي: الوقاية فعالة وإنسانية وفعالة من حيث التكلفة، بل وتؤدي إلى تمكين الناس. وبالتالي، لنعمل على الوقاية؛ لا الترويج.

ويجب علينا تعبئة المواطنين والمجتمعات المحلية. وحتى أقوى الحكومات أو القادة لا يمكنهم أن ينجحوا بمفردهم. فنحن بحاجة إلى عمل المواطنين والمجتمعات المحلية. وتبيّن التجارب من جميع أنحاء العالم أن الجهود الوقائية تنجح حقا عندما تقوم المجتمعات المحلية بتنفيذها.

ولكن تحقيقا لهذا الغرض، سيتعين علينا توجيه رسالة إضافية من هذه الجلسة إلى الناس العاديين في العالم – رسالة كبيرة وطموحة، رسالة يمكنها ربما بعث الحماسة في بعض القلوب، وتعبئة الناس، وإشراك المجتمعات المحلية. وينبغي لهذه الدورة الاستثنائية أن تدعو المجتمعات المحلية في جميع أنحاء العالم إلى المشاركة في موجة عالمية للوقاية. وإذا حاولنا القيام بذلك، فقد نصل إلى مليون مجتمع محلي قبل عام ٢٠١٩. ومن شأن هذا الأمر أن يحدث فرقا كبيرا.

وأخيرا، هناك التنمية. إن التنمية الاجتماعية والاقتصادية يجب أن تكون في صلب أية استراتيجية لمكافحة المخدرات. ونحن نرى الآن أن برامج التنمية البديلة تسفر عن نتائج واعدة. وهذه البرامج بحاجة إلى دعم متزايد من المجتمع الدولي. وينبغي للبلدان المانحة أن تزيد تمويلها، وأن تعتبر ذلك التزاما طويل الأجل.

ويحدونا الأمل في أن تثبت الدورة الاستثنائية لعام ٢٠١٦ بأنها نقطة تحول، النقطة التي نتحول فيها من المناقشات إلى اتخاذ الاجراءات. هذا هو أيضا أفضل سبيل لنا للإسهام في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وإنني أقدّر هذه الفرصة وأتمنى ”حظا سعيدا“ لجميع الحاضرين.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقا لقرار الجمعية العامة ٧٠/١٨١ المؤرخ ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، أعطي الكلمة الآن لممثل تحالف الهند لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

السيد شارما (تحالف الهند لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز) (تكلم بالإنكليزية): اسمي تشارنجيت شارما. أنا من مانيبور، وهي ولاية في شمال الهند. إنني أعمل مع تحالف الهند لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وأنا أيضا أمين المنتدى الهندي لمتعاطي المخدرات.

إنني هنا اليوم لأن الحد من الضرر أنقذ حياتي. ولكن لدي العديد من الأصدقاء الذين لم يحالفهم الحظ مثلي. فقد فقدوا حياتهم لمجرد أنهم لم يستطيعوا الحصول على خدمات الحد من الضرر عندما اقتضى الأمر منهم ذلك. نحن أسرة التحالف الدولي لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز أصبح عددنا قرابة ٣٠٠ ٠٠٠ شخص من متعاطي المخدرات الذين يحصلون سنويا على خدمات الحد من الضرر من المجتمعات المحلية في آسيا وأفريقيا وأوروبا الشرقية. وهذا يوفر لنا منظورا فريدا بشأن ما يتطلبه اتقاء فيروس نقص المناعة

البشرية والتهاب الكبد C، وما يتطلبه الحصول على العلاج للأشخاص الذين يتعاطون المخدرات بالحقن.

لقد شاهدت بأم العين الأثر السلبي لحظر التعاطي وتداعيات إنفاذ القانون كآلية لمراقبة المخدرات. وشاهدت الاجراءات التي تتخذها الشرطة ضد متعاطي المخدرات، وأنا بنفسي تعرضت للاستغلال والعنف والاحتجاز لمجرد الاشتباه في أنني أستعمل مخدرات غير مشروعة. ونحن، بصفتنا متعاطي مخدرات، نشكّل أهدافا ضعيفة وسهلة لجهات إنفاذ القانون، بينما اللاعبون الكبار يظلون بعيدي المنال. وتجارة المخدرات لا تزال قائمة على الرغم من الجهود الرامية إلى السيطرة عليها، ونحن ندفع الثمن.

إنني أعلم من خلال تجربتي الشخصية العواقب المدمرة للعلاج القسري الذي يخضع له متعاطو المخدرات، ولبرامج إعادة التأهيل غير الفعالة تماما. لدي أصدقاء يتعرضون للتعذيب والإذلال العلني لأيام وأسابيع باسم العلاج. وأعرف كثيرين جدا من الناس المحبوسين لسنوات بسبب حيازة كمية صغيرة من المخدرات لغرض الاستعمال الشخصي. هل هذه هي العدالة؟ وهل هذا هو العدل؟ وهل هذه هي الإنسانية؟ هل يساعد ذلك على التخلص من الإيدز؟ إن انتشار ظاهرة تجريم الأشخاص الذين يتعاطون المخدرات ومعاقبتهم على نطاق واسع يؤكد أن الحرب على المخدرات هي، في الواقع، حرب على متعاطي المخدرات، حرب على الناس، حرب علينا.

فبالنيابة عن متعاطي المخدرات في الهند وفي آسيا وفي كل بلد من بلدان العالم، أناشد من أجل جعل صحة متعاطي المخدرات وحقوقهم وأمنهم في جوهر السياسة الدولية والوطنية لمكافحة المخدرات. وأناشد الحاضرين أن يدركوا بأن السياسة العامة تقوم على توفير الأدلة التي تصلح: إتاحة الخدمات التي يمكن الحصول عليها وتكون ذات طابع كلّي ومحورها البشر، وتتناسب مع احتياجات الناس الذين يتعاطون المخدرات.

وأناشد الدول الأعضاء أن تتوقف عن اعتقال الناس وحبسهم بسبب استهلاك المخدرات وحيازتها للاستعمال الشخصي. ويجب إلغاء عقوبة الإعدام على الجرائم المتصلة بالمخدرات. وأناشد الجمعية دعم متعاطي المخدرات والمنظمات التي تعمل معنا، وتحسين فرص الحصول على علاج فيروس نقص المناعة البشرية والتهاب الكبد C، وعلى الخدمات المتعلقة بالجرعات المفرطة، ودعم المشاركة المجدية لمتعاطي المخدرات في تصميم خدمات الحد من الضرر وتنفيذها.

لقد أقرّ الأمين العام السابق كوفي عنان بفشل الحرب على المخدرات. وذكر مؤخرا أنه يتعين علينا أن نتقبل بأن إيجاد عالم خال من المخدرات هو سراب، وأننا يجب أن نركّز بدلا من ذلك على التأكد من أن تسبب المخدرات أقل قدر ممكن من الضرر. إن الحد من الضرر أنقذ حياتي. والحد من الضرر ينقذ الأرواح. وعندما يتم إنقاذ الأرواح تزدهر المجتمعات المحلية. وعندما تزدهر المجتمعات المحلية تزدهر الأمم. ولا يمكننا القضاء على الإيدز حتى نعزز الحد من الضرر ونقضي على تجريم متعاطي المخدرات. يجب أن ندعم لا أن نعاقب.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقا لقرار الجمعية العامة ٧٠/١٨١ المؤرخ ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، أعطي الكلمة الآن لممثل مؤسسة مكافحة المخدرات في نيوزيلندا.

السيد بوتيكي (مؤسسة مكافحة المخدرات في نيوزيلندا) (تكلم باللغة الماورية، وقدّم الوفد نصا بالإنكليزية): أحيّيكم جميعا. إن ويتاكي هو النهر الذي يمر بمنطقتي، وكاي تاهو هي قبيلتي، وأوتاكو هو المكان الذي يوجد فيه منزلي. إنني أحيّيكم جميعا بصفتكم رؤساء. وأحيّي شعب الأمة الأولى لهذا المكان.

(تكلم بالإنكليزية)

في بعض الأحيان، عندما نتعرض للخطر، نذهب إلى الحرب، وفي بعض الأحيان نذهب إلى الحرب ضد أشخاص غير

مخطئين. وإذا قررنا شن حرب ضد السرطان، فهل نفعل ذلك بقصف الناس المصابين بالسرطان؟ إن دولا كثيرة شاركت في شن حرب ضد المخدرات وانتهت بمهاجمة أشخاص وإلحاق الضرر بهم بينما هم في الحقيقة يحتاجون إلى مساعدتنا ودعمنا.

لقد بدأتُ بتعاطي المخدرات عندما كنت في الثالثة عشرة من عمري. وعندما أصبحت في عمر ٢٨ عاما، خيّرني أحد القضاة – إمّا أن أحصل على المساعدة لمكافحة مشكلتي مع المخدرات أو أذهب إلى السجن. حدث ذلك قبل ٢٧ عاما. لقد تمكّن القاضي من رؤية أن السبب الذي كان يوقفني أمامه دائما هو، في نهاية المطاف، تعاطي المخدرات. كان بإمكانه أن يرى بأنني كنت أحتاج إلى علاج طبي بدلا من العدالة الجنائية. فأرسلني إلى العلاج بغية مكافحة مشكلتي مع المخدرات.

ونظرا لأن العلاج ينفع، أقف هنا اليوم بصفتي رئيسا لمؤسسة مكافحة المخدرات في نيوزيلندا، ومديرا للتنمية الماورية في جامعة أوتاغو، وممتنعا عن تعاطي المخدرات منذ ٢٧ عاما. حظيت مسيرتي بالدعم من سلفي ومن الخدمات الأساسية للحد من الضرر، بما في ذلك العلاج بالميثادون وهو بديل للمواد الأفيونية المفعول. وشملت أيضا فحصي تجاه التهاب الكبد C ومن ثم معالجته.

إن الحاضرين هنا موجودون لمناقشة مشكلة المخدرات العالمية، ولكن العديدين يساهمون مباشرة في تلك المشكلة عن طريق حرمان مواطنيهم من الحصول على الدعم الحيوي، مثل الحد من الضرر – الدعم الذي أنقذ حياتي – مما يعرقل بنشاط التقدم صوب توفير المساعدة لمن هم في أمس الحاجة إليها. وأعتقد أنه إذا لم تكن جزءا من الحل فأنت حينئذ جزء من المشكلة، وأن الجزء الأكبر من مشكلة المخدرات العالمية يكمن في تلك البلدان التي تواصل عرقلة التقدم نحو التصدي لتعاطي المخدرات ومعالجة متعاطي المخدرات بأساليب رحيمة ومتناسبة تركّز على الصحة.

إن أول ما أطلبه وأنا واقف أمام الجمعية اليوم هو الحيلولة دون معاقبة الأشخاص الذين يحتاجون إلى مساعدتنا. ويجب أن نكف عن تجريم الأشخاص الذين يحتاجون إلى رعايتنا ودعمنا. أنا كاي تاهو، ماوري، من أوتاكو، تي ويبونامو، نيوزيلندا. إننا السكان الأوائل في تلك الأراضي. لدينا تاريخ من الاستعمار، والطرد، والحرمان، والحرمان له عواقبه.

وعندما نركز فقط على تعاطي المخدرات والمشاكل التي يعرضها الناس، وعندما لا نسأل أسئلة بشأن الصورة الأوسع نطاق – بشأن الأسباب – فمن الممكن أن يضيع علينا الكثير. لم تبدأ مشاكلي في اليوم الذي التقطت فيه الإبرة. إنها تعود إلى ماض بعيد. وهذا هي القصة التي سنستمع لها مرات عديدة، لا سيما من الشعوب الأصلية. وفي نيوزيلندا، يشكل شعب الماوري نسبة ١٥ في المائة من السكان ككل، لكنهم يشكلون ٥١ في المائة من نزلاء السجون لدينا، منهم ٤٠ في المائة محتجزون هناك لجرائم تتعلق بالمخدرات. ونحن نرى نفس الأنماط عند الشعوب الأصلية في أستراليا والأمريكيين من الشعوب الأصلية، وسكّان هاواي وألاسكا الأصليين، والشعوب الأصلية في جميع أنحاء العالم – أنماط لمستويات مرتفعة من تعاطي المخدرات والأضرار المرتبطة بالمخدرات. وهذا ليس من قبيل الصدفة.

وكشعوب أصلية، لدينا الحلول لمشاكلنا، بما في ذلك مشاكل المخدرات. وفي الوثيقة الختامية (القرار دإ-١/٣٠، المرفق) للدورة الاستثنائية، تقر الجمعية العامة عن حق بأهمية إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية. بيد أن هذا يرتب على الجمعية التزامات بإشراكنا في المناقشات والقرارات السياساية التي تؤثر علينا. لذلك أطلب، انطلاقا من هذه الدورة الاستثنائية فصاعداً، أن يتم التماس وإدراج الآراء والمنظورات المتميزة للشعوب الأصلية والأمم الأولى.

وأخيرا، إذا كانت هناك حرب لا بد من خوضها – وأعتقد أن الأمر كذلك – فينبغي أن تكون حربا على الفقر والتفاوت

وانتزاع الملكيات، والعديد من العوامل السياسية والتاريخية التي تركت، وتواصل ترك، الكثير من الناس ضعفاء وعرضة للخطر. كذلك لا بد لنا من التسليم بأن جميع الناس الذين نتكلم عنهم هنا هم أبناؤنا وبناتنا وإخواننا وأخواتنا. وإذا فكرنا لمجرد دقيقة في الكيفية التي نود أن يعامل فيها أبناؤنا وبناتنا إذا واجهوا مشكلة مع المخدرات، فستصبح الطريق نحو المستقبل واضحا جدا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقا لقرار الجمعية العامة ١٨١/٧٠، أعطي الكلمة الآن للسيدة حمدة الصباغ من الإمارات العربية المتحدة، ممثلة فئة الشباب في المجتمع المدني.

السيدة الصباغ (الإمارات العربية المتحدة) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أشكركم، السيد الرئيس، على هذه الفرصة الطيبة لمخاطبة الجمعية العامة.

ونظرا إلى أن الهدف الرئيسي من هذه الدورة الاستثنائية هو تحقيق غد أفضل لشباب العالم، أود أن أعرض على الجمعية بعض الاستنتاجات التي توصلنا إليها نحن، مجموعة من القادة الشباب من ٢٧ بلدا، خلال المنتدى السنوي الرابع للشباب، الذي عقد في فيينا قبل شهر تحت رعاية مبادرة الشباب في مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، بهدف تمكين الشباب وإسماع صوتهم في المناقشات الرفيعة المستوى. لقد عملنا معا لمدة يومين، وقمنا بتبادل وتحليل الخبرات واستشراف الحلول للمشكلة التي لها أثر ملحوظ على أقراننا بشكل خاص. وأحث الجمعية على أخذها في الاعتبار.

تخبرنا تجاربنا نحن الشباب بأن العوامل، من قبيل إساءة المعاملة وسوء التربية وتأثير وسائط الإعلام والفقر ومشاكل الصحة العقلية، يمكن أن تؤدي إلى بدء أقراننا في تعاطي المخدرات، وتزيد من احتمالات العواقب السلبية. ونحن نؤمن إيمانا قويا بأنه نظرا لعدم تحكم الأشخاص الذين يعانون من اضطرابات تعاطي المخدرات في تلك العوامل، يجب ألا يتم وصمهم. والعلاج الوحيد، الذي تليه إعادة الإدماج من خلال الدعم الاجتماعي، يتماشى مع كمية كبيرة من البيانات العلمية بشأن هذا الموضوع، وكذلك ضمائرنا الأخلاقية.

إن العواقب المترتبة على تعاطي مواد الإدمان هي عواقب وخيمة. والقليل منا يعتقدون أن المخدرات عديمة الضرر أو أنها متعة. ونحن نعرف، على سبيل المثال، أن تعاطي مواد الإدمان يحد من التعليم، والمسار المهني ومسار الحياة بالنسبة للأفراد المتضررين. قد بينت لنا تجاربنا بوصفنا من القادة الشباب الضالعين في الوقاية في مختلف أنحاء العالم، توافق عمل التدابير الوقائية والأدلة البحثية. ومن أجل حماية الصحة العامة، فإن من الضروري أن ننفذ هذه التدابير المبنية على الأدلة. إن مجرد الاكتفاء بنشر المعلومات التي تبث الذعر بشأن أخطار المخدرات، أمر غير فعال. واتفقنا جميعا على أن التدابير الأخرى، مثل تقديم الدعم للأسر، وتقديم المشورة في المدارس وتقديم دعم إضافي إلى الأطفال الذين هم أكثر الفئات ضعفا، هي تدابير أكثر فعالية.

وبوسع جهود الشباب وتفانيهم تحقيق نتائج إيجابية. ونحن ملتزمون بتوفير المعلومات والتثقيف إلى أقراننا، وتزويد الشباب بالمهارات الاجتماعية التي يحتاجونها لمقاومة الضغوط الاجتماعية، ومساعدة أقراننا على اكتشاف مواهبهم ورغباتهم الخاصة. ونحن ملتزمون بتمكينهم كي يثقوا بأنفسهم ويدعموا العلاقات البشرية بدلا من العزلة. ونحن مشاركون ومتحمسون، ونريد تشكيل مستقبلنا بصورة إيجابية.

وأرجو ألا تنظروا إلى الشباب كضحايا فحسب، بل بوصفهم مصادر غنية بالمعلومات – والأهم من ذلك، بوصفهم قوة دافعة للتغيير.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقا لقرار الجمعية العامة ١٨١/٧٠، أعطي الكلمة الآن لممثل رابطة تحالفات البرازيل.

السيدة ماركوندس (رابطة تحالفات البرازيل) (تكلمت بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على إتاحة الفرصة لي

للمشاركة في الدورة الاستثنائية الهامة لهذا العام بشأن مشكلة المخدرات العالمية.

إنني أتكلم اليوم باسم رابطة تحالفات البرازيل، وهي منظمة جامعة وشريكة مع الائتلافات المجتمعية الأمريكية لمكافحة المخدرات، وهي بدورها منظمة غير حكومية تبني ائتلافات مجتمعية في الولايات المتحدة وفي أكثر من ٢٠ بلدا آخر حول العالم.

واليوم، أود أن أصف أهمية إشراك المجتمع المدني المنظم في مجال الوقاية من تعاطي المخدرات من قبل الأطفال والمراهقين في المجتمعات المحلية في بلدي البرازيل. قمنا قبل ثمانية أعوام في ساو باولو، الولاية الأهم والأكثر اكتظاظا بالسكان في البرازيل، بعقد سلسلة من الدورات التدريبية التابعة للمنظمة حول نهجنا القائم على الأدلة لتعبئة المجتمع المحلي، الذي يمكن القادة المحليين والمراهقين والشباب والعاملين في مجال الصحة وغير ذلك من المؤسسات والمنظمات المحلية، من العمل معا لبناء استراتيجية وقائية على نطاق المجتمع، تدمج كل أنواع القطاعات وتشجع السلوكيات الصحية. وهي تعمل من أجل تغيير البيئات المعرضة للمخدرات والجريمة، واستهداف صحة وسلامة المراهقين والشباب وجميع سكان المجتمع من أجل تحقيق نتائج قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل.

واستنادا إلى تجربتي في تنفيذ ائتلافات مجتمعية في عدد من المدن في جميع أنحاء البرازيل، فقد تعلمت أننا بحاجة إلى إيجاد حلول محلية للمشاكل المحلية. وعلينا دمج السكان والحكومة والآباء والقادة الدينيين والمعلمين والجهاز القضائي والشرطة، والشباب وغيرهم من أفراد المجتمعات المحلية، في الجهود الرامية إلى تقييم المواد التي تشكل أكبر المشاكل، وتحديد السكان في مجتمع معين الأشد تأثرا بها، بغية العمل بعد ذلك معا من أجل التخطيط لإجراءات الوقاية الاستراتيجية ووضعها وتنفيذها. وقبل أن نقوم بتشكيل هذه الائتلافات المجتمعية في البرازيل، كانت تلك القطاعات تعمل في عزلة وتكرر إجراءاتها الوقائية. وقد تغير الوضع الآن في المجتمعات التي لدينا فيها ائتلافات.

والتأثير في المدن التي لديها مثل تلك الائتلافات المجتمعية التي ينظمها المجتمع المدني وفقا لهذه المنهجية – التي جرى تقييمها بالشراكة مع مختلف الجامعات في البرازيل – واضح فيها بانخفاض معدلات الحصول على العقاقير وتوافرها بين صفوف المراهقين. وفي مجتمعي المحلي بينداموناغابا، فإن معدل توافر الكحول والحصول عليها هو أقل ب ٣٥ في المائة عن المتوسط القومي بفضل تدخلات من جانب الائتلاف المجتمعي لدينا، وهذا في بلد شهد للأسف استخداما متزايدا للمخدرات في العديد من المجتمعات المحلية.

تولى الرئاسة، نائب الرئيس، السيد زينسو (بنن).

ولئن كنا نستخدم منهجية وضعت هنا في الولايات المتحدة، فقد عدلناها لتتواءم مع واقع الثقافة البرازيلية والمجتمع البرازيلي. ولدينا الآن ائتلافات مجتمعية برازيلية مستمرة في النمو والتوسع، حتى في الأوقات الصعبة التي نشهدها حاليا في بلدي. وأود أيضا أن أشدد على أهمية القيادات الشبابية في الائتلافات الموجودة لدينا. نحن نشرك الشباب في جميع جوانب عملنا، ونحن نؤمن بأننا نُعِد القيادات الشبابية اليوم وقادة المستقبل في الغد.

أود أن أختتم كلمتي بالإشارة إلى أننا كبرازيليين، على غرار العديد من البلدان في المنطقة، نقوم بعمل قليل للغاية في مجال الوقاية من المخدرات، كما أن نظامنا الخاص بالعلاج، غير ملائم للاستجابة للاحتياجات الناجمة عن مشاكلنا المتزايدة مع تعاطي المخدرات. وحسب آخر الأبحاث التي أجريت في جامعة ساو باولو، هناك أكثر من مليون مستخدم لمخدر الكراك في البرازيل. وأعتقد أنه يجب علينا مواصلة زيادة الموارد المكرسة للوقاية من تعاطي المخدرات والاعتراف بأن الوقاية هي أكثر الطرق فعالية من حيث التكلفة، لضمان حماية السياسات المتعلقة بالمخدرات للشباب في جميع دولنا.

البند ٣ من جدول الأعمال

وثائق تفويض الممثلين في الدورة الاستثنائية للجمعية العامة

(ب)تقرير لجنة وثائق التفويض

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أرجو الآن من رئيس لجنة وثائق التفويض، سعادة السيد يان كيكرت، الممثل الدائم للنمسا لدى الأمم المتحدة، عرض تقرير لجنة وثائق التفويض في مداخلة واحدة.

السيد كيكيرت (النمسا) رئيس لجنة وثائق التفويض (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن أعضاء لجنة وثائق التفويض، يشرفني أن أعرض تقرير اللجنة المتعلق بوثائق تفويض ممثلي الدول الأعضاء خلال الدورة الاستثنائية الثلاثين للجمعية العامة، الوارد في الوثيقة (A/S-30/5).

وقد اعتمدت لجنة التفويض، بعد النظر في وثائق تفويض الممثلين في اجتماعها الذي عقدته في ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠١٦، بدون تصويت مشروع قرار قبلت من خلاله تلك الوثائق. وأوصت اللجنة أيضا بأن تعتمد الجلسة العامة للدورة الاستثنائية، مشروع القرار بشأن وثائق تفويض الممثلين في الدورة الاستثنائية الحالية للجمعية العامة، الوارد في الفقرة ١٤ من تقرير اللجنة.

وأود أن أشير إلى أنه، منذ اجتماع لجنة وثائق التفويض، تلقت أمانة اللجنة وثائق تفويض رسمية بالشكل الذي تقتضيه المادة ٢٧ من النظام الداخلي للجمعية، لبيلاروس وغرينادا وغواتيمالا والكويت وترينيداد وتوباغو. وبالإضافة إلى ذلك، منذ اجتماع لجنة وثائق التفويض، تلقت الأمانة معلومات من خلال وسائل أخرى، تتعلق بتعيين ممثلي صربيا في الدورة الاستثنائية للجمعية العامة. ولذلك، مطلوب من الدورة الاستثنائية اعتماد مشروع قرار يوافق على تقرير لجنة وثائق التفويض ووثائق التفويض الإضافية المقدمة في أعقاب اجتماع اللجنة.

وأخيرا، أود أن أعرب عن امتناني لأعضاء اللجنة والأمانة العامة على تيسير عملنا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تبت الجمعية الآن في مشروع القرار الذي أوصت به لجنة وثائق التفويض بعنوان ”وثائق تفويض الممثلين في الدورة الاستثنائية الثلاثين للجمعية العامة“ الوارد في الوثيقة A/S-30/5. هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اعتماد مشروع القرار بدون تصويت؟

اعتمد مشروع القرار A/S-30/5 (القرار S-30/2).

اختتام الدورة

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): وفقا لقرار الجمعية العامة ١٨١/٧٠، نستمع الآن إلى موجزات أعدها رؤساء اجتماعات المائدة المستديرة.

والآن أعطي الكلمة لسعادة السيد بيدرو موبتينيو دي أليدا، الممثل الدائم للبرتغال لدى الأمم المتحدة في فيينا، والرئيس المشارك للمائدة المستديرة الأولى، المعقودة بعد ظهر يوم الثلاثاء، ١٩ نيسان/أبريل.

السيد موبتينيو دي أليدا (البرتغال)، الرئيس المشارك لاجتماع المائدة المستديرة الأولى (تكلم بالإنكليزية): إنه لمن دواعي سروري أن أعرض موجزا أعده الرئيسان المشاركان للنقاط البارزة للمائدة المستديرة الأول، ”خفض الطلب والتدابير ذات الصلة، بما فيها الوقاية والعلاج، وكذلك المسائل المتصلة بالصحة، وكفالة توافر المواد الخاضعة للمراقبة للأغراض الطبية والعلمية مع منع تسريبها“، التي عقدت في ١٩ نيسان/أبريل من الساعة ١٥/٠٠ إلى الساعة ١٨/٠٠. وترأس المائدة المستديرة السيد رافيندرا فرناندو، رئيس المجلس الوطني لمكافحة المخدرات الخطيرة في سري لانكا، وأنا. وقد لخص الرئيسان المشاركان النقاط البارزة في ما يلي:

أشاد العديد من المتكلمين بالتحول الجاري في اتجاه نهج الصحة العامة الذي محوره الإنسان من أجل التصدي

لمشكلة المخدرات العالمية، مع الإقرار بأن تعاطي المخدرات والاضطرابات الناجمة عنها، معقدة وتمثل مشاكل صحية مزمنة يمكن وينبغي منعها ومعالجتها من خلال التدخل والخدمات القائمة على الأدلة العلمية وحقوق الإنسان. وفي هذا السياق، أقر عدد من المتكلمين ضرورة تعزيز الجهود بقوة، ولا سيما فيما يتعلق بالتعاون بين مختلف القطاعات على الصعيدين الوطني والمحلي؛ والتدريب والمؤهلات لمقدمي الخدمات؛ والميزانية الاستثمارات، بهدف تحقيق هدف التنمية المستدامة ٣,٥ بشأن تعزيز الوقاية والعلاج.

وشدد المتكلمون على أهمية تعزيز الالتزام بهدفنا المشترك ومسؤوليتنا المشتركة عن التصدي لمشكلة المخدرات العالمية. وتمت الإشارة أيضا إلى ضرورة تعزيز التعاون فيما بين كيانات الأمم المتحدة، ولا سيما مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ومنظمة الصحة العالمية، والهيئة الدولية لمراقبة المخدرات وبرنامج الأمم المتحدة المشترك بين منظمات الأمم المتحدة لمكافحة الإيدز. ووجهت البيانات الانتباه إلى مجموعة من التدخلات القائمة على الأدلة التي يجري تنفيذها بنجاح وينبغي الارتقاء بها، بما في ذلك في مجالات التعليم والوقاية من تعاطي المخدرات؛ وإتاحة إمكانية الوصول إلى الخدمات لغرض الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية والتهاب الكبد جيم وغيرهما من الأمراض المنقولة عن طريق الدم؛ وفي حالة الجرعات المفرطة، مثلا النالوكسون؛ والعلاج الدوائي والنفساني، وكذلك خدمات إعادة التأهيل الرامية إلى الشفاء.

وتمت الإشارة إلى أنه ينبغي إيلاء اهتمام خاص وتقديم الخدمات للفئات الضعيفة بصفة خاصة، بمن فيهم النساء، والأطفال والشباب والأشخاص ذوو الاعتلال المشترك، والمصابون باضطرابات عقلية في السجون. وفي هذا السياق، أشاد عدة متكلمين بالمعايير الدولية للعلاج من اضطرابات تعاطي المخدرات (E/CN.7/2016/CRP.4)، التي نشرها مؤخرا مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ومنظمة الصحة العالمية. وبالإضافة إلى ذلك، جرى التشديد على ضرورة توفير الرعاية الصحية والاجتماعية والعلاج وإعادة الإدماج والخدمات الرامية إلى تسهيل الإقلاع عن تعاطي المخدرات كبديل للجزاءات الجنائية التي يصدرها القضاء. وعلاوة على ذلك، أشارت عدة وفود إلى مشاكل تشمل الاستعمال غير الطبي لعقاقير الوصفات الطبية، وكذلك، في حالة واحدة، الحاجة إلى إتاحة خيارات الحد من الأضرار والعلاج المحفزة للمتعاطين.

وجرى التشديد أيضا على عدم تحقيق هدف عام ٢٠١١ المتعلق بالتوصل إلى تخفيض نسبته ٥٠ في المائة بحلول عام ٢٠١٥ في الإصابات الجديدة لمتعاطي المخدرات بالحقن، بفيروس نقص المناعة البشرية. وأشير إلى أن الغاية ٣-٣ من أهداف التنمية المستدامة، تدعو إلى القضاء على متلازمة نقص المناعة المكتسب، بوصفها إحدى مشاكل الصحة العامة بحلول عام ٢٠٣٠، بما في ذلك في أوساط متعاطي المخدرات بالحقن وفي السجون. كما أقرت ذلك الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية لعام ٢٠١٦ (القرار دإ-٣٠/١، المرفق) الذي اعتمد للتو.

وأكد عدد من المتكلمين بأن الحجج العلمية والاقتصادية لدعم القضاء على متلازمة نقص المناعة المكتسب، بين متعاطي المخدرات بحلول عام ٢٠٣٠ متاحة.

وتمت الإشارة إلى أن السياسات والاستراتيجيات الوطنية لمكافحة المخدرات ينبغي أن تستند إلى العلم والصحة العامة وحقوق الإنسان ومراعاة الاعتبارات الجنسانية. ومن المسائل الأخرى التي ذكرت ما يلي: معالجة الوصم والتمييز ضد متعاطي المخدرات؛ وتطوير بدائل لتجريم تعاطي المخدرات وحيازتها لغرض الاستعمال الشخصي؛ والتعجيل بتوسيع نطاق الخدمات الحد من الأضرار في المجتمع المحلي وفي السجون، ولا سيما العلاج البديل للمواد الأفيونية المفعول، وبرامج الإبر

والمحاقن، والعلاج المضاد للفيروسات الرجعية، على النحو الذي حددته منظمة الصحة العالمية، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية ومتلازمة نقص المناعة المكتسب/الإيدز في الدليل التقني لعام ٢٠١٢. وذكر كذلك أنه ينبغي أن تقترن تلك التدابير بتخصيص الموارد على الصعيدين المحلي والدولي، استنادا إلى الأولويات والكفاءة.

وأخيرا، كرر العديد من المتكلمين التزامهم، بموجب الاتفاقيات الدولية الثلاث لمكافحة المخدرات، بكفالة توافر المواد الخاضعة للمراقبة للأغراض الطبية والعلمية مع العمل في الوقت نفسه على منع تسريبها وإساءة استعمالها وتعاطيها. وكان ثمة إقرار بأن هناك درجة عالية من التفاوت بين البلدان المرتفعة الدخل والبلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل من حيث ضمان توافر العقاقير للأغراض الطبية والعلمية، بما في ذلك معالجة الآلام والرعاية الملطفة. وفي هذا السياق، أشير إلى قيمة نُهج القطاعات المتعددة في التصدي للحواجز القائمة، والتخفيف رفع الألم والمعاناة غير الضروريين للمرضى.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيدة كارمن ماريا غاياردو هيرناندیس، الممثلة الدائم للسلفادور لدى الأمم المتحدة في فيينا والرئيسة المشاركة للمائدة المستديرة الثانية، التي عقدت في صباح يوم الأربعاء، ٢٠ نيسان/أبريل.

السيدة غاياردو هرناندیس (السلفادور)، الرئيسة المشاركة لاجتماع المائدة المستديرة الثاني (تكلمت بالإنكليزية): يسعدني كثيرا إلقاء موجز للنقاط البارز أعده الرئيسان المشاركان للمائدة المستديرة الثانية وعنوانه ”خفض العرض والتدابير ذات الصلة؛ تدابير التصدي للجرائم المتصلة بالمخدِّرات؛ ومكافحة غسل الأموال، وتعزيز التعاون القضائي“، التي عقدت في ٢٠ نيسان/أبريل. شارك في رئاسة اجتماع المائدة المستديرة الرابع السيد الطيب لوح، وزير العدل في الجزائر، وشاركت أنا أيضاً في رئاسته. وقد لخص الرئيسان المشاركان النقاط البارزة بما يلي:

شدد عدة متكلمين على ضرورة تعزيز التعاون في مجال إنفاذ القانون على الصعيد الإقليمي ودون الإقليمي والدولي، بما يشمل التعاون الفعلي عبر الحدود، وتبادل المعلومات الاستخبارية الجنائية، والتعاون القضائي، بسبل منها على سبيل المثال تسليم المطلوبين والمساعدة القانونية المتبادلة.

وأشار العديد من المتكلمين إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية لعام ١٩٨٨، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والبروتوكولات المتصلة بها، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، باعتبار هذه الصكوك توفر أساسا قانونيا متينا للدول الأعضاء لاستهداف التنظيمات الإجرامية ومختلف الأنشطة الإجرامية المتصلة بالاتجار بالمخدرات. وأثنى عدة متكلمين على العمل الذي يقوم به مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، بما في ذلك البرنامج العالمي لمراقبة الحاويات التابع لمنظمة الجمارك العالمية وللمكتب.

وشدد عدد من المتكلمين على أهمية القيام بتعقب التدفقات المالية غير المشروعة المرتبطة بالاتجار بالمخدرات، في جملة أمور، وشددوا على الحاجة إلى التدريب على إجراء التحقيقات المالية لمكافحة غسل الأموال. وجرى التشديد كذلك على ضرورة التصدي للتحديات القائمة في مجال خفض العرض غير المشروع للعقاقير الخاضعة للمراقبة في إطار الاتفاقيات الدولية لمراقبة المخدرات. وأشار العديد من المتكلمين إلى الحاجة إلى اتباع نهج شامل ومتوازن في تنفيذ الاتفاقيات الدولية لمراقبة المخدرات، تمشيا مع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠).

كما أشار عدد من المتكلمين إلى أهمية إصدار أحكام متناسبة، وتوفير بدائل للسجن، بما في ذلك العلاج وإعادة التأهيل والرعاية اللاحقة، لأولئك الذين يعانون اضطرابات بسبب المخدرات. وفي هذا الصدد، فإن التعاون والتنسيق بين مؤسسات العدالة الجنائية، ومع المؤسسات الأخرى ذات الصلة، مثل مقدمي الرعاية الصحية والجهات الفاعلة محليا في مجال الوقاية والعلاج، يعتبر عنصرا أساسيا في تدابير العدالة الجنائية الفعالة. وشدد بعض المتكلمين على أن جهود إنفاذ القانون الناجحة التي ثبت أنها تهدف أساسا إلى تفكيك الجماعات الإجرامية المنظمة والعنيفة، بما يشمل العصابات في بعض الحالات. وسلط عدة متكلمين الضوء على الصلة المتزايدة بين الاتجار بالمخدرات وسائر أشكال الجريمة المنظمة، بما في ذلك غسل الأموال والفساد وتمويل الإرهاب والاتجار بالأسلحة النارية، التي تمثل تهديدا للسلام والأمن في العالم.

وأشار بعض المتكلمين إلى أن بلدان المرور العابر بحاجة إلى استراتيجيات محددة الأهداف للتعامل مع مشاكلها الخاصة. كما أشار عدة متكلمين إلى أن الجماعات الإجرامية المنظمة تقوم باستخدام الإنترنت أكثر فأكثر لتيسير الاتجار بالمخدرات، وشددوا على الحاجة إلى برامج تدعم بناء القدرات وتقدم المساعدة التقنية اللازمة للتحقيق في هذه الجرائم وملاحقة مرتكبيها.

وسلم العديد من المتكلمين بتنامي خطر المؤثرات النفسانية الجديدة وتوفرها على الصعيد العالمي، مشددين على ضرورة التعاون الدولي للتصدي لهذه المشكلة. وبهدف التصدي للتحديات التي تطرحها المؤثرات النفسانية الجديدة، شدد المتكلمون على أهمية تبادل المعلومات على الصعيدين الإقليمي والدولي وتحسين التصنيف الجنائي للمواد المعنية.

وشدد العديد من المتكلمين على الحاجة إلى مواصلة فرض رقابة فعالة على السلائف الكيميائية والسلائف الأولية ورصد ومنع تسريبها من مصادر مشروعة. وأثيرت نقطة أخرى هي أن الاختلافات القانونية ينبغي ألا تعوق التعاون الدولي. وأشار عدة متكلمين إلى أن جهود التنمية البديلة أثمرت عن نتائج جيدة، استنادا إلى مبدأ المسؤولية العامة والمشتركة، مدعوما بتعاون قوي على الصعيد الدولي، بسبل منها تبادل الممارسات الفضلى والدروس المستفادة. كما أبرز عدد من المتكلمين أهمية التصدي للتحديات التي يواجهها المزارعون بعد إبادة محاصيلهم.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيد باسكال ستروبلر، وزير الخارجية في سويسرا والرئيس المشارك للمائدة المستديرة الثالثة، المعقودة بعد ظهر يوم الأربعاء ٢٠ نيسان/أبريل.

السيد ستروبلر (سويسرا)، الرئيس المشارك لاجتماع المائدة المستديرة ٣ (تكلم بالفرنسية): لقد حُرر عمل الرئيسين المشاركين بالإنكليزية، لذا سأخاطب الجمعية بالإنكليزية.

(تكلم بالإنكليزية)

إن من دواعي سروري العظيم أن أعرض موجزاً أعده الرئيسان المشاركان للنقاط البارزة لاجتماع لمائدة المستديرة ٣ المعنون ”المسائل الشاملة لعدَّة مجالات: المخدِّرات وحقوق الإنسان، والشباب، والمرأة، والأطفال والمجتمعات المحلية“، الذي عقد في ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠١٦. شارك في رئاسة اجتماع المائدة المستديرة ٣ السيد كارولي دان، نائب الرئيس عن الدورات الاستثنائية للجمعية العامة، بالإضافة إلي. لم يكن الموجز الذي أعده الرئيسان المشاركان للنقاط البارزة الذي سأقدمه خاضعاً للتفاوض في حدّ ذاته. وقد لخص الرئيسان المشاركان النقاط البارزة بما يلي:

رحّب كثير من المتكلمين الذين يمثلون الدول الأعضاء ومنظمات المجتمع المدني وكيانات الأمم المتحدة بعقد اجتماع

المائدة المستديرة المكرس لمناقشة حقوق الإنسان من حيث صلتها بمشكلة المخدرات العالمية. وفي هذا الصدد، لاحظ عدد من المتكلمين مع الارتياح الإشارات إلى القسم المتعلق بحقوق الإنسان في الوثيقة الختامية لهذه الدورة الاستثنائية (القرار دإ-٣٠/١، المرفق).

وفي أثناء المناقشة، وردت إشارات إلى الحق في الحياة، والحق في التمتع بأعلى مستوى يمكن بلوغه من الصحة البدنية والعقلية والحصول على المواد الخاضعة للمراقبة للأغراض الطبية، وعدم التمييز والمساواة بين الجنسين، وحقوق الطفل، والشعوب الأصلية، وحظر الاحتجاز التعسفي والتعذيب وغيره من أشكال المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة وعمليات القتل خارج نطاق القضاء. وذُكرت أيضاً حقوق الأسر.

وشدد بعض المتكلمين على ضرورة مراعاة الاحتياجات الخاصة بالنساء والفئات الضعيفة بسبب السن أو الأصل الإثني أو العرقي أو الظروف الاجتماعية والاقتصادية. وأبرز العديد من المتكلمين أهمية وجود نهج يركز على الصحة العامة، كجزء من سياسات شاملة ومتوازنة لمراقبة المخدرات تضع البشر في محورها، وتستند إلى مبدأ المسؤولية العامة والمشتركة. وذكرت أيضاً أهمية إنفاذ القوانين بفعالية كجزء من هذه السياسات.

وأشار عدة متكلمين إلى الحاجة إلى ضمان الوصول إلى الوقاية الفعالة والقائمة على الأدلة، وخدمات العلاج والرعاية والتعافي والإدماج الاجتماعي. وفي هذا الصدد، تم تسليط الضوء على الدور الداعم للأسر. كما أشير أيضاً إلى أهمية الموافقة المستنيرة على العلاج من إدمان المخدرات. وأشير كذلك إلى وصم وتجريم استخدام المخدرات باعتبارها تشكل حواجز أمام الوصول الكامل إلى هذه الخدمات.

وأشار عدة متكلمين إلى منافع تدابير الحد من المخاطر والأضرار، بما في ذلك العلاج بمواد بديلة لأثر الأفيون وبرامج تبديل الإبر والمحاقن في سياق الوقاية والعلاج من فيروس نقص المناعة البشرية وغيره من الأمراض المنقولة عن طريق الدم. وذكر أيضاً أن الاتفاقيات الدولية لمكافحة المخدرات تتيح للدول المرونة اللازمة لتكييف سياساتها تبعاً للظروف الوطنية. وفي سياق تدابير العدالة الجنائية، أبرز الكثير من المتكلمين أهمية التناسب في إصدار الأحكام وبدائل الإدانة أو العقوبة في الجرائم غير العنيفة والبسيطة المتصلة بالمخدرات. وذكر أيضاً أنه ينبغي أخذ الظروف المشددة والمخففة على حد سواء بعين الاعتبار.

وبيّن كثير من المتكلمين معارضتهم لاستخدام عقوبة الإعدام في جميع الظروف، وخاصة بالنسبة للجرائم المتصلة بالمخدرات. وأشار متكلمون آخرون إلى أنه ينبغي احترام السيادة الوطنية فيما يتعلق بالقرارات المتعلقة بسياسات المخدرات والسياسات الوطنية الرامية إلى إيجاد بيئة خالية من المخدرات.

وأشار كثير من المتكلمين إلى ضرورة تطبيق سياسات تراعي المنظور الجنساني والفوارق بين الجنسين مصممة لتلائم احتياجات وأوجه الضعف الخاصة بالنساء اللاتي يتعاطين المخدرات واللاتي يرتكبن جرائم المخدرات، وتخفيف الأثر السلبي على أسرهن. وأشير إلى الوصم بالعار والعنف والإفراط في إصدار الأحكام، والإيذاء الذي تعرضن له في السابق، والفقر، والاحتياجات الخاصة بالنساء الحوامل والنساء اللاتي عليهن مسؤوليات توفير الرعاية. وقد تم التطرّق في هذا الصدد إلى قواعد الأمم المتحدة لمعاملة السجينات والتدابير غير الاحتجازية للمجرمات (قواعد بانكوك).

وأشار المتكلمون أيضاً إلى الحاجة إلى التركيز على تعزيز وحماية حقوق الطفل، تمشياً مع اتفاقية حقوق الطفل، الأمر الذي يتطلب اتخاذ تدابير لحماية الأطفال من الاستخدام غير المشروع للمخدرات، ومنع استغلالهم في إنتاج المخدرات غير المشروعة والاتجار بها. وتم التشديد على الحاجة إلى الاستثمار في النماء السليم للأطفال والشباب من خلال الوقاية والتثقيف.

وتحقيقاً لتلك الغاية، كان من الضروري تعزيز التعاون بين نظم الصحة وحماية الطفل والعدالة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيد خالد شمعة، رئيس مجلس الدورة الاستثنائية للجمعية العامة بشأن مشكلة المخدرات العالمية والرئيس المشارك للمائدة المستديرة ٤، المعقودة صباح الخميس ٢١ نيسان/أبريل.

السيد شمعة (مصر)، الرئيس المشارك لاجتماع المائدة المستديرة ٤ (تكلم بالإنكليزية): يسعدني عرض موجز أعده الرئيسان المشاركان للنقاط البارزة لاجتماع المائدة المستديرة ٤، وعنوانه ”المسائل الشاملة لعدَّة مجالات: التحدِّيات والأخطار والحقائق الجديدة في مجال الوقاية من مشكلة المخدِّرات العالمية ومعالجتها وفقاً لأحكام القانون الدولي ذات الصلة، بما يشمل الاتفاقيات الثلاث لمراقبة المخدِّرات؛ وتوطيد مبدأ المسؤولية العامة والمشتركة وتعزيز التعاون الدولي“، والذي انعقد في ٢١ نيسان/أبريل؛ شارك في رئاسة اجتماع المائدة المستديرة ٤ السيد أورماس راينسالو، وزير العدل في إستونيا، وشاركت أنا أيضاً في رئاسته. وقد لخص الرئيسان المشاركان النقاط البارزة بما يلي:

أكد العديد من المتكلمين مجدداً التزامهم القوي بالاتفاقيات الدولية الثلاث لمراقبة المخدرات وشددوا على ما تتيحه من مرونة في معالجة التحديات المتغيرة لمشكلة المخدرات العالمية، وفقاً لاحتياجاتهم وظروفهم الوطنية. ورحب كثير من المتكلمين بالجزء المخصص للمؤثرات النفسانية الجديدة والمنشطات الأمفيتامينية في الوثيقة الختامية لهذه الدورة الاستثنائية (القرار دإ-١/٣٠، المرفق). وكان هناك توافق واسع في الآراء على أن المؤثرات النفسانية الجديدة كانت تحدياً جماعياً يتطلب استجابة فورية وفعالة. وعلى وجه الخصوص، تم إبراز الطابع المتغير بسرعة في سوق هذه المواد والعدد المرتفع من المواد الداخلة في السوق باعتبارهما تهديداً للصحة العامة وقدرة استجابات إنفاذ القوانين.

وأشار بعض المتكلمين إلى أن التغليف واستمرار تطور المركبات الكيميائية سمح للمتجرين بالمخدرات بالتحايل على التشريعات. كما تم أيضاً إبراز التحديات التي يشكلها الاتجار بالسلائف الكيميائية.

وأفاد كثير من المتكلمين بأن التدابير التشريعية الوطنية لديهم تعالج التحديات التي تطرحها المؤثرات النفسانية الجديدة، وجرى التأكيد في هذا الصدد على أن التشريع وحده لن يحل المشكلة.

وذُكر أن الاستثمارات لازمة في مجال تطوير سياسات الصحة العامة وأن السياسات ينبغي أن تستهدف تلك المواد الجديدة مع استراتيجيات الوقاية القائمة على الأدلة العلمية واستجابات العلاج الفعال. وعرض العديد من المتكلمين تقاسم خبراتهم وتجاربهم مع المجتمع الدولي. وذُكرت أيضاً الحاجة إلى تعزيز قدرة الدول الأعضاء على التحليل الجنائي والسمي وقدرتها على الإبلاغ. وفي هذا الصدد، أشار عدة متكلمين إلى ضرورة التعاون بين السلطات الصحية والمختبرات وأجهزة إنفاذ القانون من أجل تحديد المؤثرات النفسانية الجديدة وتطوير المعلومات التقنية والتحليل الجنائي لأغراض الوقاية والعلاج والإنفاذ.

وسلم كثير من المتكلمين بالحاجة إلى إنشاء نظم وطنية للإنذار المبكر بشأن المؤثرات النفسانية الجديدة، ودعوا جميع البلدان إلى تبادل المعلومات بشأن الصحة العامة وبيانات الطب الشرعي عن طريق نظام الإنذار المبكر بشأن المؤثرات النفسانية الجديدة التابع لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. وأقر عدة متكلمين بالدور الهام للمنظمات الدولية، مثل منظمة الصحة العالمية ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والهيئة الدولية لمراقبة المخدرات، في دعم الدول الأعضاء في مواجهة التهديد الذي تشكله تلك المواد الجديدة وفي تنبيه المجتمع الدولي في الوقت المناسب إلى المادة أو مجموعة المواد الضارة التي تدخل السوق.

وأبرز العديد من المتكلمين أهمية الأخذ بنهج متوازن ومتكامل وشامل في التصدي للتهديدات والتحديات الناشئة، استنادا إلى مبدأ المسؤولية العامة والمشتركة. وكان هناك توافق واسع في الآراء على الحاجة إلى تعزيز التعاون الدولي والعابر للحدود في معالجة ومكافحة مشكلة المخدرات العالمية. وفي هذا الصدد، جرى تسليط الضوء على أهمية بناء القدرات والمساعدة التقنية وتبادل المعلومات الاستخبارية، فضلا عن التعاون في مجال إنفاذ القانون والتعاون القضائي.

وأشار قليل من المتكلمين إلى أنه، مع عولمة أسواق المخدرات التركيبية، فإن التمييز التقليدي بين بلدان الإنتاج والعبور والمقصد داخل البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية أصبح أقل وجاهة. وجرى التشديد على أهمية تعزيز التعاون لمعالجة المسائل المتصلة بالمخدرات على الصعيدين الإقليمي والدولي، وكذلك على أهمية الشراكات مع المجتمع المدني.

وأشار العديد من المتكلمين إلى التحديات العابرة للحدود الوطنية التي يطرحها ازدياد استخدام الإنترنت ووسائط التواصل الاجتماعي لأغراض الاتجار بالمخدرات وبيعها والدعاية لها وتجنيد حاملي المخدرات. وجرت الإشارة أيضا إلى الصعوبات التي تواجه في تنفيذ سياسات مراقبة المخدرات فيما يتعلق بالشحن عن طريق الخدمات البريدية. وفي الوقت نفسه، جرى التسليم بأن الإنترنت فرصة للوصول إلى جمهور أوسع نطاقا من أجل أغراض الوقاية من المخدرات.

وجرى التأكيد أيضا على أن السياسات المتعلقة بالمخدرات ينبغي أن يكون محورها الناس والصحة العامة واحترام حقوق الإنسان والكرامة الإنسانية، مع إيلاء الاعتبار الواجب إلى إصدار أحكام متناسبة. وشدد بعض المتكلمين على ضرورة مواصلة مناقشة مسألة ما إذا كان النظام الدولي الحالي لمراقبة المخدرات يمكن أن يعالج على نحو ملائم التحديات والتهديدات الراهنة الناجمة عن مشكلة المخدرات العالمية، وأشاروا، في هذا الصدد، إلى النهج الجديدة، بما في ذلك إلغاء تجريم الحيازة لغرض الاستعمال الشخصي. وسلم كثير من المتكلمين بالحاجة إلى زيادة الاستثمارات في جمع البيانات وتحليلها بهدف زيادة إطلاع الاستجابات السياساتية للتحديات الراهنة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة لمعالي السيد رضا نجفي، الممثل الدائم لجمهورية إيران الإسلامية لدى الأمم المتحدة في فيينا والرئيس المشارك لاجتماع المائدة المستديرة ٥، الذي عقد بعد ظهر يوم الخميس، ٢١ نيسان/أبريل.

السيد نجفي (جمهورية إيران الإسلامية)، الرئيس المشارك لاجتماع المائدة المستديرة ٥ (تكلم بالإنكليزية): إنه لمن دواعي سروري أن أعرض موجز أعده الرؤساء المشاركون للنقاط البارزة لاجتماع المائدة المستديرة ٥ بشأن التنمية البديلة؛ والتعاون الإقليمي والأقاليمي والدولي على وضع سياسة متوازنة وذات منحى إنمائي لمراقبة المخدِّرات؛ ومعالجة المسائل الاجتماعية الاقتصادية، الذي عقد في ٢١ نيسان/أبريل من الساعة ١٤/٠٠ إلى الساعة ١٧/٠٠. وترأس المائدة المستديرة فخامة السيد أولانتا هومالا تاسو، رئيس جمهورية بيرو؛ ومعالي السيد برنارد نوتاغ، وزير الأمن الوطني في كمنولث جزر البهاما؛ وأنا. وقد لخص الرؤساء المشاركون النقاط البارزة بما يلي:

شدد عدد من المتكلمين على أن الفقر وانعدام الأمن الغذائي والتهميش والضعف وانعدام الأمن وعدم إمكانية الوصول إلى الأراضي والأسواق هي بعض من العوامل الأساسية التي عززت زراعة المحاصيل غير المشروعة. ولاحظ المتكلمون أن برامج التنمية البديلة لا ترمي إلى الحد من الزراعة غير المشروعة لشجيرة الكوكا وخشخاش الأفيون والقنب، ولكن أيضا إلى تحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية للمجتمعات الزراعية المهمشة التي، في كثير من الحالات، ليس لديها وسائل أخرى لكسب الرزق غير الانخراط في زراعة المحاصيل غير المشروعة.

وأقر المتكلمون بأنه لا يمكن تحقيق التنمية المستدامة دون سلام، وأن ثمة حاجة إلى استجابة كلية لمشكلة المخدرات العالمية، بما في ذلك عن طريق معالجة المسائل الاجتماعية والاقتصادية الأوسع نطاقا وضمان اتباع نهج موجه نحو التنمية إزاء مشكلة المخدرات العالمية. وسلط المتكلمون الضوء على أن التنمية البديلة ينبغي أن تدرج في الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية الأوسع نطاقا. وشدد المتكلمون أيضا على أهمية القيمة المضافة لهذه الدورة الاستثنائية في زيادة تعزيز التنمية البديلة، باعتبارها نهجا هاما لمراقبة المخدرات ذا منحى إنمائي يعالج الأسباب الجذرية لزراعة محاصيل المخدرات غير المشروعة. وأكد المتكلمون مجددا أهمية إدماج التنمية البديلة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠) وأقروا بأنه يسهم إسهاما مباشرا في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وشدد عدة متكلمين على أن التنمية البديلة تتطلب نهجا شاملا ومستداما ومتكاملا وطويل الأمد، يشمل توفير وتحسين الوصول إلى البنية التحتية والصحة والتعليم والأسواق، من بين أمور أخرى. وجرى تسليط الضوء على أهمية تلبية احتياجات المرأة والمسائل المتعلقة بالاستدامة البيئية في تنفيذ التنمية البديلة.

وأشار المتحدثون إلى أنه، من أجل تحرير كامل إمكانات التنمية البديلة، فمن الأهمية بمكان معالجة التباين بين التأييد السياسي للتنمية البديلة والتمويل المحدود الذي تتلقاه، والذي غالبا ما يقدم على أساس قصير الأجل. لا بد من تعزيز تمويل التنمية البديلة من أجل تلبية الاحتياجات الفعلية للمجتمعات الزراعية الضعيفة.

وأشار المتكلمون أيضا إلى ضرورة تعزيز أثر البحوث وتوسيع قاعدة الأدلة من أجل قياس نتائج التنمية البديلة. وسلط عدد من المتكلمين الضوء على أن التنمية البديلة يجب أن تصمم بنهج محوره الإنسان بشأن حقوق الإنسان. وأشار المتكلمون إلى الأهمية الحاسمة لإشراك جميع أصحاب المصلحة المعنيين، ولا سيما المجتمعات الزراعية، في جميع مراحل تنفيذ التنمية البديلة لضمان مشاركتهم الكاملة في تنفيذ وملكية برامج التنمية البديلة. وشدد بعض المتكلمين على أهمية تنفيذ مبادئ الأمم المتحدة الإرشادية بشأن التنمية البديلة عند وضع وتنفيذ سياسات التنمية البديلة ذات الصلة على أرض الواقع. وجرت الإشارة إلى التعاون الدولي والإقليمي، بما في ذلك التعاون فيما بين بلدان الجنوب، بوصفه عاملا حاسما لكفالة التنمية البديلة الناجحة. وأبرز عدة متكلمين أهمية تيسير الوصول إلى الأسواق وإنشاء صلات تسويقية لمنتجات التنمية البديلة.

وأشار عدة متكلمين إلى الأثر التروحي الذي غالبا ما يحدث في مناطق زراعة المحاصيل غير المشروعة، وشددوا على أن التصدي لمشكلة المخدرات العالمية يجب أن يظل مسؤولية عامة ومشتركة من خلال اتباع نهج شامل ومتوازن، حيث يجب التصدي لعوامل العرض والطلب والاعتراف بمجتمع المزارعين.

وقد تم تسليط الضوء على أهمية التنمية البديلة الوقائية، سواء في البيئات الريفية أو الحضرية، وعلى ضرورة تبادل أفضل الممارسات والدروس المستفادة بشأن التنمية البديلة. وأبرز بعض المتكلمين الحاجة إلى النظر في تنفيذ برامج للتنمية البديلة في البيئات الحضرية للتشجيع على تطوير بدائل اقتصادية قابلة للاستمرار، لا سيما بالنسبة للمجتمعات المتضررة من الفقر والأنشطة المتصلة بالمخدرات في المناطق الحضرية، وخاصة للنساء والشباب.

وأخيرا، فإن مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة قد دُعي إلى الاضطلاع بدور تيسيري مع الجهات المانحة ووكالات الأمم المتحدة وغيرها من الجهات الفاعلة في تنفيذ الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية للجمعية العامة (القرار دإ-٣٠/١، المرفق) والتوصيات الواردة فيه والإعلان السياسي وخطة العمل لعام ٢٠٠٩، وهو يشير إلى أنه سيلزم توفير موارد كافية.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): يسرني الآن أن أدلي بهذه الملاحظات الختامية لرئيس الجمعية العامة بالنيابة عنه.

”بعد بضع دقائق، سأتشرف بإعلان اختتام الدورة الاستثنائية الثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن مشكلة المخدرات العالمية.

”طوال الأيام الثلاثة الماضية، بل وخلال الأشهر والسنوات التي سبقت هذه الدورة، أعتقد أننا شهدنا عملية تاريخية حقا، وهي عملية تدبر تُوجت بلحظة إنجاز حقيقي.

”لقد عمل المجتمعون هنا، الدول الأعضاء، جاهدين من أجل اعتماد وثيقة ختامية بشأن مشكلة المخدرات العالمية (القرار دإ-٣٠/١، المرفق) والتي تعبر عن الواقع الراهن للعالم بأسره اليوم. وفي الوقت ذاته، حددنا المسائل الهامة بل ووضعنا نصب أعيننا بلوغ ذرى أعلى في طريقنا إلى عام ٢٠١٩ وما بعده. وقد أسهم أصحاب المصلحة – أعضاء المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والدوائر العلمية والبرلمانيون والنساء والشباب والأطفال، إسهاما كبيرا أيضا في مناقشتنا. وبناء على تجاربنا وخبراتنا، وجهنا الانتباه إلى التكلفة البشرية الهائلة لهذه المشكلة بل، في بعض الأحيان، تكلفة النُهج التي اتخذناها لمعالجتها. وإذ نمضي قدما، آمل أن تُبذل جهود إدارية وغيرها لتعزيز المشاركة في هذه العملية.

”طوال الأيام الثلاثة الماضية، بعثت الدول الأعضاء والمجتمع المدني معا برسالة واضحة مفادها أننا نهتم بمشكلة المخدرات العالمية. أو بعبارة أدق، أننا نهتم بأشد الناس تضررا من هذه المشكلة. واليوم أكثر من أي وقت مضى، فإن ثمة توافقا عالميا في الآراء على أن حل المشكلة يكمن في اتباع نهج أكثر إنسانية يركز على الصحة العامة ويراعي حقوق الإنسان ويقوم على الأدلة لمعالجة هذه المسألة بكل تعقيداتها.

”وبالإضافة إلى ذلك، أظهرت الدول الأعضاء أنها على استعداد لمناقشة أفضل السبل لمعالجة المشكلة وأنها على استعداد للاستماع إلى الآراء المختلفة وإلى التجارب المختلفة. ولدي رغبة أكيدة وأمل ثابت في أن يسود هذا الشعور بالمسؤولية الجماعية والمشتركة وهذا التعهد بالمرونة والانفتاح وتوافق الآراء والالتزام المناقشات المقبلة بشأن مشكلة المخدرات العالمية.

”غير أنه وعلى الرغم مما تنطوي عليه هذه المناقشات من قيمة، فإننا بحاجة إلى أن نفعل المزيد في الوقت الراهن. والأشخاص الذين يعانون من الإدمان والمجتمعات التي مزقتها الجرائم ذات الصلة بالمخدرات وأولئك الذين يحتاجون إلى المواد الخاضعة للمراقبة لأغراض طبية وغيرهم يحتاجون منا إلى ما هو أكثر من ذلك. إنهم بحاجة إلى تحديد الالتزام بالعمل على المستويات المحلية والوطنية والعالمية. إنهم بحاجة إلى نهج أكثر شمولا وإنسانية حيال مشكلة المخدرات العالمية الآن وخلال فترة التحضير لعام ٢٠١٩. وهم بحاجة إلى العمل من أجل صحة ورفاه البشرية، على النحو المذكور في اتفاقياتنا الدولية لمراقبة المخدرات. وهم بحاجة إلى التدخلات التي ثبتت نجاحها، وربما الأهم من ذلك، فإنهم بحاجة إلى الصدق بشأن التدخلات التي أخفقت.

”خلال الأيام القليلة الماضية، استمعت إلى الكثيرين يؤكدون على أن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠) لا يمكن تحقيقها ما لم نعالج مشكلة المخدرات العالمية، وإنني أوافق على ذلك تماما. ومن ثم، وبينما نغادر هذا المكان وبينما نستعد لمعالجة هذه المشكلة في سياق أهداف التنمية المستدامة، فإنني

أشجع الدول الأعضاء على أن تضع في اعتبارها المبادئ الرئيسية وراء خطة عام ٢٠٣٠ – الالتزام بعدم السماح بتخلف أحد عن الركب وبتعزيز نهج يتمحور حول الإنسان بقدر أكبر وبإيجاد عالم مستدام وعادل.

”وفي الختام، أود أن أشكر، مرة أخرى، الرؤساء المشاركين لاجتماعات المائدة المستديرة على عملهم من أجل عرض النقاط البارزة للمناقشات. وأود أيضا أن أشكر وكالات الأمم المتحدة والأمانة العامة للأمم المتحدة، سواء في فيينا أو هنا في نيويورك، على الدعم والمساعدة المتواصلين في التحضير لهذه الدورة الاستثنائية.

”وأخيرا أشكر الجميع – الدول الأعضاء والمجتمع المدني وأصحاب المصلحة الآخرين – على إسهاماتهم في الدورة الاستثنائية الثلاثين للجمعية العامة وعلى التزامهم المستمر بمعالجة مشكلة المخدرات العالمية المعقدة هذه بفعالية أكبر وبمزيد من الإنسانية“.

وصلنا الآن إلى ختام الدورة الاستثنائية الثلاثين للجمعية العامة.

أدعو الممثلين إلى الوقوف والتزام الصمت لمدة دقيقة للصلاة أو التأمل.

وقف أعضاء الجمعية العامة مدة دقيقة مع التزام الصمت للصلاة أو التأمل.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعلن اختتام الدورة الاستثنائية الثلاثين للجمعية العامة بشأن مشكلة المخدرات العالمية.

رُفِعت الجلسة الساعة ١٨/٤٠.